وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

دراسة حالة بنك التنمية _مستغانم_

مقدمة من طرف الطالبة:

اسيا بوشارب

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	بروفيسور	جامعة مستغانم
مقررا	بن شني عبد القادر	بروفيسور	جامعة مستغانم
مقررا	طاري عبد القادر	دكتور باحث	جامعة مستغانم
مناقشا	مقراد عبد الله	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الى (أجدادي وجداتي) أسال الله أن يغفر لهم ويرحمهم ويعفو عنهم انك انت الغفور الرحيم

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فقلد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطال الله في عمره

الى من وضع المولى - سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز (امي الغالية) طيب الله أثرها وبارك في عمرها

الى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وعرفت معهم معنى الحياة (اخوتي وأخواتي) رعاهم الله وحفظهم

شكر وتقدير

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): " مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ ".... رواه أبو داود والنسائي

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفوني بإشرافهم على مذكرة بحثي المشرف البروفيسور "بن شني عبد القادر "والدكتور "طاري عبد القادر"، الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائهم حقهم الكبير على توجيهاتهم التي لا تقدر بثمن

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير شكرا لهم

إلى كل طاقم المكتبة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير شكرا لهم

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري الى السادة "بلحول فتحي، بن عامر محمد الأمين" لمرافقتي خلال فترة التربص

الملخص:

نسعى من خلال هذا البحث الى دراسة فحص كيفية مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم. وهدفت الدراسة الى معرفة الحاجة لهذه الوظيفة لتعزيز النظام الرقابي على مستوى الوكالة بتشخيص نقاط القوة والضعف. وتمثلت أهمية الموضوع في حاجة البنك الى اجراء تدقيق داخلي بشكل منتظم للعمليات الروتينية، التي يشترط ضمان امتثال هذه الأخيرة للمعايير القوانين، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم دور التدقيق الداخلي في نجاح نظام الرقابة الداخلية، وقد تبينت النتائج أن التدقيق الداخلي جزء هاما من نطاق النظام الرقابي من حيث التقييم المستقل الذي يعمل بدوره على تحسين النظام ويساعد على استمراريته والرقابة الداخلية هي جزء من نطاق التدقيق الداخلي ومن التوصيات ضرورة التطبيق الالزامي لوظيفة التدقيق الداخلي داخل وكالة مستغانم.

الكلمات المفتاحية:

نظام الرقابة الداخلية - التدقيق الداخلي - المدقق الداخلي - البنك - التقييم

Abstract:

Through this research we seek to examine how the internal audit function contributes to the evaluation of the internal control system at the Local Development Bank (LDB) Mostaganem Agency. The study aimed to identify the need for this function to strengthen the Agency's oversight system by diagnosing strengths and weaknesses. The importance of the topic was the Bank's need for regular internal auditing of routine operations In our study, we relied on the analytical descriptive curriculum by providing an internal audit role in the success of the internal control system. The results found that internal audit is an important part of the scope of the oversight system in terms of independent evaluation, which in turn improves the system and helps to sustain it and internal oversight is part of the scope of internal audit.

Key words:

Internal Control System - Internal Audit - Internal Auditor - Bank - Evaluation

الفهرس

العنوان	الصفحة
الفهرس	
قائمة الاشكال والجداول	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول وظيفة التدقيق الداخلي	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية وظيفة التدقيق الداخلي وأنواعه	
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	
المطلب الثاني: تعريف التدقيق وأهميته	
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي وطبيعة نطاقه	
المبحث الثاني: تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي	
المطلب الأول: مبادئ أخلاقيات وظيفة للتدقيق الداخلي	
المطلب الثاني: وظائف التدقيق الداخلي	
المطلب الثالث: مراحل عملية التدقيق الداخلي	
المبحث الثالث: المعايير الدولية لوظيفة التدقيق الداخلي	
المطلب الأول: تعريف معايير وظيفة التدقيق الداخلي	
المطلب الثاني: أنواع معايير وظيفة التدقيق الداخلي	
المطلب الثالث: أهمية معايير التدقيق الداخلي	
خلاصة	
الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق الداخلي	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	
المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها	
المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية	
المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية	
المبحث الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية، اجراءاته وطرق فحصه	
المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية	
المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية	
المطلب الثالث: خطوات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	
المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية	
المطلب الأول: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية	
المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الداخلي اتجاه نظام الرقابة الداخلية	
المطلب الثالث: معايير نظام الرقابة الداخلية	
خلاصة	
الفصل الثالث: واقع وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك التنمية المحلية بمستغانم	
تمهيد	
المبحث الأول: تقديم البنك التنمية المحلية	
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور بنك التنمية المحلية	

المطلب الثاني: خصائص ومهام بنك التنمية المحلية	
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وعملياته	
المبحث الثاني: مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية	
المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم وهيكلها التنظيمي	
المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي على مستوى الوكالة	
المطلب الثالث: تنظيم وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك	
المطلب الرابع: واقع تطبيق التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية	
خلاصة	
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع وظيفة التدقيق الداخلي	
02	مبادئ أخلاقيات وظيفة التدقيق الداخلي	
03	مراحل عملية التدقيق الداخلي	
04	مكونات نظام الرقابة الداخلية	
05	مقومات نظام الرقابة الداخلية	
06	طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع معايير التدقيق الداخلي	
02	إجراءات الرقابة الداخلية	
03	قائمة استقصاء نموذجية	

قائمة المختصرات

IIA	Institut of Internal Auditors معهد المدققين الداخليين
COSO	Committee of Sponsoring Organizations لجنة المنظمات الراعية
FCA	French Commission of Accountants الهيئة الفرنسية للخبراء المحاسبين
AICP	American Society of Accountants المجمع الأمريكي للمحاسبين

مقدمة عامة

أحدث التطور الصناعي والاقتصادي تغيرات جذرية في ممكنة عالم مجال الصناعة والتجارة بصفة خاصة، وكذا التطور في مجال العلاقات والمعاملات التجارية والاقتصادية وتوسع نطاقها نتيجة لتوسع حجم المنشآت الصناعية والتجارية وانتشارها جغرافيا مما أدى الى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين المنفذين للعمل، ومع زيادة نمو وانتشار المشروعات ذات الفروع المتعددة، حيث تعتمد الإدارة في المؤسسات الكبرى ذات الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية اهتماما بالغا بما يقدم لها من بيانات محاسبية واحصائية لاعتمادها في الرقابة على العمليات الجارية، بالإضافة لحاجة المجتمع الى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير.

اضطرت هذه الأخيرة الى تبني وظيفة التدقيق الداخلي داخل هيكلها التنظيمي كإجراء ونشاط وقائي لمعرفة واقع المؤسسة المالية وضمان حماية أصولها، ومتابعة نتائج الأداء، الا أن ذلك لم يكن كافيا استدعى استخدام نظام الرقابة الداخلية لتوفير ضمانا معقولا من أن أغراض الإدارة قد تم الوصول اليها.

يعتبر التدقيق الداخلي من الدعائم الرئيسية والوظائف الاساسية التي تقوم عليها العديد من أنظمة الرقابة داخل المؤسسة، حيث يتولى توظيف موظفين يحوزون على كفاءات علمية ومعلومات عملية والاستقلالية التامة من خلال ابداء الآراء واعداد التقارير لمختلف القرارات التي يتم تناولها بشكل مباشر من قبل الجهات المعنية، والتأكد فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة. كما أن نظام الرقابة الداخلية يقتضي حماية أصول المنشأة نقدية أو غيرها من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستعمال بتحديد نقاط القوة والضعف المتعلقة بالأداء من خلال التحقق من المعلومات المحاسبية والإدارية لتعزيز استغلال نقاط القوة بشكل فعال وتجنب الاثار السلبية بسبب نقاط الضعف، وتحقيق وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات عن طريق مقومات نظام الرقابة الداخلية.

ومن هنا تبلور مفهوم وظيفة التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاما بأساليب وإجراءات مستحدثة في عملية الإصلاح الاقتصادي سوءا كان في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

إشكالية الدراسة:

ان الهدف الرئيسي من وظيفة التدقيق الداخلي هو قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة، يضمن هذا للمؤسسة الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من الضياع والاختلاس، لتحقق هذه الأخيرة أهدافها المرسومة في الخطة العامة لها. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية على مستوى وكالة مستغانم؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو المقصود بوظيفة التدقيق الداخلي؟
2. ما الهدف من وضع نظام الرقابة الداخلية؟
3. ما هو دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يتضمن التدقيق الداخلي تقييم جميع الأنشطة في المؤسسة من خلال فحص تسجيل العمليات واكتشاف الاخطاء، وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية.

الفرضية الثانية: الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية، وتنظيم وفصل السطات والصلاحيات والمسؤوليات.

الفرضية الثالثة: يحتوي فرع بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم على دائرة التدقيق الداخلي ضمن هيكله التنظيمي.

أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية التدقيق الداخلي في تزويد الإدارة بخدمات تأكيدية واستشارية مستقلة، كمراجعة أعمال المؤسسة بشكل مستمر مع رصد الأخطاء وتصحيحها وبالتالي كشف محاولات الاحتيال، الى جانب التأكيد على خلق نظام محاسبي ممتاز لإضافة قيمة للمؤسسة.

2. اجراء تدقيق داخلي بشكل منتظم، يمكن ضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسة أي تقييم نظام الرقابة الداخلية واختيار التصحيحات.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مكونات النظام الرقابي الفعال.
2. رفع كفاءة عمليات التدقيق الداخلي.
3. محاولة ابراز مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
4. تناول المفاهيم النظرية المتصلة بكل من بعدي الدراسة المتمثلة في التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.

منهج الدراسة:

بغية الإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، والحصول على أفضل النتائج التي توضح مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي.

حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة بعدد من الحدود كالمكانية والزمانية الاتية:

الحدود المكانية: فيما يخص الإطار المكاني للدراسة الميدانية فكان بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم.

الحدود الزمانية: أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد كانت خلال فترة 13 نوفمبر 2022 الى غاية 15 ديسمبر 2022.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة الخاصة بموضوع دراستنا الذي جاء تحت عنوان **"مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية"**، منها من تعلقت بمتغيرات الدراسة كل على حدى (التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية) ومنها من جمعت بين المتغيرين مع بعض، وعليه سنحاول عرض أهم الدراسات التي تناولت جوانب موضوعنا في النقاط التالية كما يلي:

1. **دراسة زروقي هشام 2021/2020: أطروحة دكتوراه الطور الثالث "مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.**

هدفت هذه الدراسة الى محاولة التعرف على الكيفية المثلى لتعزيز الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة في المؤسسات التي تريد إرساء تفعيل مبادئ وأحكام هذا النظام الرشيد الذي يندد بتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية والتقليل من المخاطر، بالاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، كانت عينة الدراسة محل 25 مؤسسة اقتصادية على مستوى القطر الجزائري، كما تمت المعالجة عن طريق تصميم استمارة استبيان، وقد خلصت الدراسة بأهم النتائج أهمها ضرورة تقوية وتوطيد وظيفة التدقيق الداخلي التي تعتبر أحد العناصر الفعالة والية من اليات تجسيد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية من خلال التزام المدقق الداخلي بأخلاقيات وسلوكيات وظيفة التدقيق الداخلي المنحصرة في الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية، تحسين فعالية إدارة المخاطر، وتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

2. **دراسة سعيدات حواء 2018/2017: مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني "دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة (شركة توزيع الكهرباء والغاز الوسط بمديرية التوزيع ورقلة)". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قاصدي مرباح ورقلة.**

اهتمت هذه الدراسة الى محاولة ابراز مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مديرية سونلغاز، مبرزة دور هذه الأخيرة بتولي متابعة كل أنشطة ومهام المؤسسة بتطبيق سياستها واجراءاتها

لبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف من أجل سلامة العمليات المحاسبية والمالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تمت الدراسة على مستوى شركة الكهرباء والغاز بمديرية التوزيع ورقلة، عن طريق اجراء مقابلة، لتنتهي هذه الدراسة بأبرز النتائج أهمها أن فهم النظام وتدقيق العمليات اليومية يتم من خلال مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف عن طريق التقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية.

3. **دراسة توام زهية 2016/2015: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه "التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.**

استكشفت الدراسة واقع خصوصية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي بصفة عامة وإظهار واقعها في الجزائر بصفة خاصة وبالتالي اقتصر ذلك على تقييم نظام المراجعة الداخلية وفقا للأهداف والمعايير المتعارف عليها من أجل المساهمة في تحسين أداء وفعالية المؤسسة من خلال إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بانتهاج الأسلوب القائم على حماية الأصول والتقليل من وقوع الغش والاخطاء واتخاذ القرارات المناسبة وتسليط جهود المراجعة على الأنشطة ذات المخاطر العالية دون الوقوع في الازمات والصدمات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي للوقوف على شرح المصطلحات والمفاهيم والمنهج التحليلي في تقييم واقع المراجعة الداخلية في الجزائر، توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات منها تقديم المراجعة الداخلية خدمات استشارية وتأكيدية للإدارة العليا ومدها بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة من أجل اطمئنان المساهمين حول المخاطر، اتساع دور المراجعة الداخلية من مراجعة الحسابات وتقييم فعالية الرقابة الداخلية الى تطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر ودعم الحوكمة.

4. **دراسة برابح بلال 2015/2014: مذكرة نيل شهادة الماجيستر"تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المراجعين الداخليين". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.**

هدفت الدراسة الى دور المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي الى تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية باعتماد المراجع على تطبيق مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع "كتب، مجلات" واستبيان عن عملية المراجعة الداخلية موجه للمراجعين الداخليين من أجل تحديد تأثير المبادئ المهنية ومهام المراجع الداخلي على تحسين النظام الذي يحقق بدوره ضمان تحقيق الأهداف المسطرة واتخاذ القرارات في المؤسسة، اعتمد الباحث على مناهج عديدة في الفصلين النظريين منها الوصفي، والتاريخ، والتحليلي وفي الفصل التطبيقي على المنهج الاستقرائي بدراسة جزء من الظاهر وتعميم النتائج على الظاهرة ككل، تم استنتاج ما يلي:

ان المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع الداخلي بمهامها، وتستعملها المؤسسة لتقييم أداء مختلف أنشطتها المحاسبية، المالية للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، ارتكاز المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر على أساسها يتأثر نظام الرقابة الداخلية أهمها استقلالية وخبرة المراجع الداخلي، ومتابعة المراجع الداخلي لنتائجه المبلغ عنها.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وتحقيق أهداف البحث تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة والتي تحتوي على ملخص شامل للبحث وأهم النتائج التي تم التوصل اليها وكذا بعض التوصيات.

بالنسبة للفصل الأول بعنوان "مفاهيم أساسية حول وظيفة التدقيق الداخلي" مجزأ الى ثلاث مباحث، عالجنا في المبحث الأول ماهية وظيفة التدقيق الداخلي وأنواعها، ومراحل تطورها، وأهميتها، وفي المبحث الثاني كيفية تنظيم مراحل ومبادئ أخلاقيات وظيفة التدقيق الداخلي، ووظائفها، والى أهمية المعايير الدولية لهذه الوظيفة في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان "نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق الداخلي" وهو مقسم الى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا الى ماهية نظام الرقابة الداخلية، أنواع ومكوناته، والى مقومات هذا النظام، اجراءاته، وطرق تقييمه، وفحصه في المبحث الثاني، كما أننا تناولنا في المبحث الثالث دور التدقيق الداخلي من خلال مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومعايير فعاليته.

فيما يتعلق بالفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة ميدانية في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم بعنوان "واقع وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية"، وقد تم عرضه في مبحثين كالتالي، المبحث الأول تقديم لبنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي وأهم عملياته، أما في المبحث الثاني أخذنا بمساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية على مستوى وكالة مستغانم، مبدئيا قمنا بتقديم تعريف حول الوكالة وهيكلها التنظيمي، ثم فصلنا في مراحل التدقيق الداخلي وتنظيم وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوكالة.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول وظيفة التدقيق الداخلي

تمهيد

أدى التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي وتشابك الاقتصاد العالمي، الى ظهور عدة أزمات اقتصادية ألزم على المؤسسة مواكبة هذا النمو، ازداد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي كأداة للحماية وتقييم ممتلكاتها من الضياع، والتأكد من التزام الموظفين بالسياسات الإدارية الموضوعة، وضمان استمراريتها لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا.

من خلال الفصل الأول سيتم التطرق الى مفاهيم أساسية حول وظيفة التدقيق الداخلي في المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية وظيفة التدقيق الداخلي وأنواعه.

المبحث الثاني: تنظيم عملية وظيفة التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: المعايير الدولية لوظيفة للتدقيق الداخلي.

المبحث الأول: ماهية وظيفة التدقيق الداخلي وأنواعه.

للتدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات والشركات وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم فهو يساعد المنظمة في فحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي.

تشير السجلات التاريخية أنه تم الاستعانة بالمدققين الداخليين قبيل القرن الخامس عشر، حيث كان الملوك أو التجار يعينون المدققون، ويكلفون باكتشاف أو منع الغش والاختلاس، والتحقق المستقل والمساءلة لاكتشاف ومنع الانحرافات في تلك الفترة. حيث عرف التدقيق الداخلي منذ حوالي 3000 ما بين النهرين ومنذ حوالي 55000 سنة في مصر، وفي السجلات العبرية، وفي روما القديمة واليونان...، ولا يستبعد أن يكون قبل ذلك. ففي عام 1581 ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا، وقامت الدول الأخرى الى تنظيم هذه المهنة. وكان لبريطانيا فضل السبق في انشاء أول جمعية للمحاسبيين القانونيون عام 1854 ومن ثم في فرنسا عام 1881 والولايات المتحدة الامريكية عام 1882 وألمانيا عام 1896. مع نهاية القرن 19عام 1870 اكسبت الحكومة السويدية مهنة التدقيق أهمية من خلال الاهتمام بالتقارير المقدمة الى السلطات المختصة. وفي الولايات المتحدة الامريكية ظهر التدقيق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم انشاء في 17 نوفمبر 1941 مؤسسة معهد المدققين الداخليين ، هو منظمة دولية نشطة تلبي حاجات المدققين الداخليين على الصعيد العالمي ومتفرغ للعمل على التطوير المهني المستمر وتدعيم وتطوير مهنة التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة.[1]

وفي عام 1947 اصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، وفي عام 1957 تم اصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي، واعتماد دليل التعريف التدقيق الداخلي عام 1964 على أنه مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة وبواسطة موظفين متخصصين. وفي عام 1972 طور معهد المدققين خلال العام Common Body Of Knowledge-Cbok الداخليين هيئة مشتركة للمعرفة والتي تم تحديثها بشكل منتظم. تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي 1977 انتهت اللجان من أعماله وقدمت تقريرا بنتائج دراستها وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي 37 في سان فرانسيسكو.

[1] خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2014، ص- ص:26-30.

خلال عام 1988/9/1 أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها، والطلب من الشركات المساهمة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف

على التدقيق الداخلي. في عام 1996 تم اصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادرة عن(IIA). وخلال عام 1999 وافق مجلس إدارة معهد المدققين الداخليين على صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من اتباع الإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى. وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنه نشاط استشاري وتوكيدي مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها، ويساعدها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه(التحكم).[2]

المطلب الثاني: تعريف التدقيق الداخلي وأهميته.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي: ان التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة، ومر بمراحل تطوير فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الخطأ والغش أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء. ومن هنا نستعرض أن التدقيق الداخلي هو:

1. **تعريف كتاب التدقيق الداخلي:**" مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية. وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى ".[3]
2. **تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA):** " نشاط استشاري موضوعي مستقل، وهو مصمم كإضافة قيمة لعمليات المنظمة وتحسينها وهو يساعد المنظمة في اكمال هدفها عن طريق استخدام مدخل منظم لتقييم وتحسين فعالية الإدارة لمواجهة المخاطر وفرض الرقابة وتوجيه العمليات ".[4]

[2] خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن IIA، مرجع سابق، ص-ص: 32-32.

[3] خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص-ص: 33.

[4] حامد نور الدين، عمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص-ص: 18-19.

3. **تعريف منظمة العمل الفرنسي:**" مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم ".
4. **تعريف " Bonnault Et Germond ":**" اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة ".[5]
5. **تعريف التدقيق الداخلي:** نشاط مستقل وموضوعي يعطي المنظمة تأكيدا لدرجة التحكم في عملياتها، ويقدم لها المشورة لتحسينها ويساعد على خلق قيمة مضافة. وهي تساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم عملياتها لإدارة المخاطر ومراقبتها وإدارتها، من خلال نهج منهجي ومنهجي، وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها.[6]

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول إن " التدقيق الداخلي هو نشاط استشاري، تقويمي، موضوعي، مستقل، تنشئه الإدارة بهدف تدقيق مستمر لضمان دقة العمليات والبيانات المحاسبية والاحصائية والمالية، والتأكد من الاحتياطات المتخذة لحماية ممتلكات المنشأة، مع حسن استخدام الموارد بما يحقق درجة الكفاية الإنتاجية القصوى للمنشأة ".

ثانيا: أهمية وظيفة التدقيق الداخلي.

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دور هام في المؤسسات وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات وانحرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها، ويمكن القول إن هذه الوظيفة تعتبر كصمام الأمان في الإدارة ويمكن وضعها بعيون واذان الإدارة.

ومن العوامل التي ساهمت تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي:

- تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى الى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين.
- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية على معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات المالية والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

[5] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2005، ص- ص: 9-10.

[6] Elisabeth Bertin t autre, Manuel compatibilité et audit, Bertin édition, Algérie ; 2013, p 20.

- الاستقلال التنظيمي للإدارة ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة دفع بالإدارة الى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم التأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- حاجة المجتمع الى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة (استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها).
- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة الى تفويض السلطات الا أنه مازال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة.[7]

المطلب الثالث: أنواع وظيفة التدقيق الداخلي وطبيعة نطاقه:

أولا: أنواع وظيفة التدقيق الداخلي.

بالرغم من تعداد أنواع التدقيق الداخلي الا انه من الصعوبة فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق، فقد عمل معهد المدققين على تقسيم التدقيق الداخلي الى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع:[8]

الشكل (1): أنواع التدقيق الداخلي.

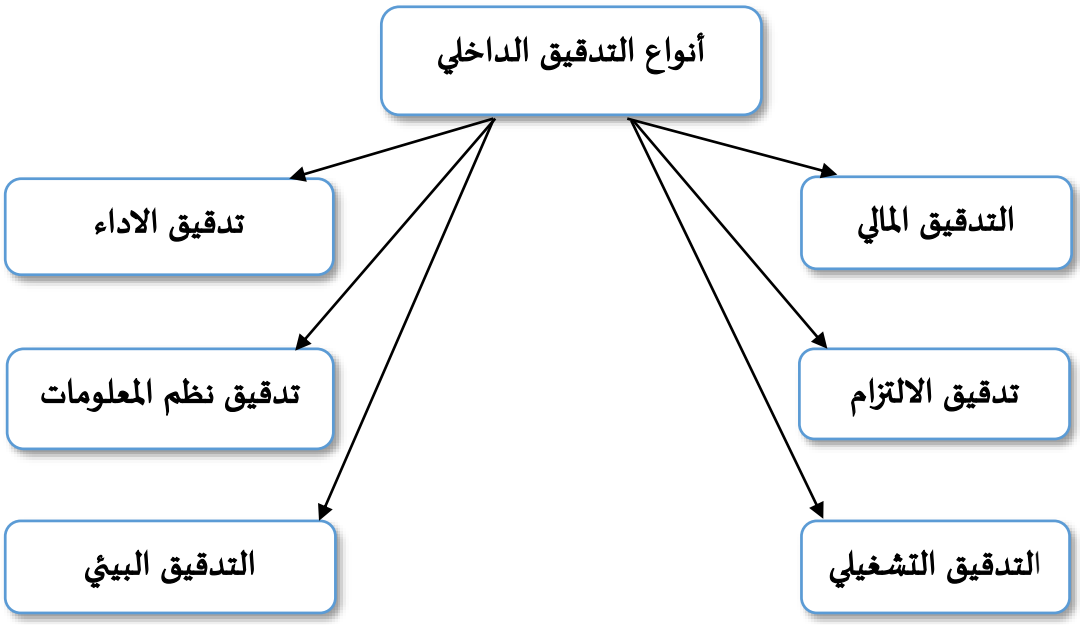

المصدر: من اعداد الطالبة.

[7] حامد نور الدين، عمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص- ص: 22-23.

[8] خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مرجع سابق، ص- ص: 55-60.

1. **التدقيق المالي "Financial Audit"**: يهدف الى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول. وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أم لاحق؟

تخضع كافة العمليات المالية للتدقيق المالي والمستندي والتي تقوم على:

- التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها.
- التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحياتها.
- المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والمخالصات والايصالات والكشوف الاصلية.
- التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي لا ينفي وجود مراجعة مالية متخصصة قبل الصرف مسؤولية الإدارات والاقسام تجاه واجبات التدقيق الداخلي.

2. **تدقيق الالتزام: (Compliance Audit)** يهدف الى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة القوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من المنشأة. وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:
   - التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة.
   - الالمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.
   - رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في اداراتهم.
3. **التدقيق التشغيلي: (Operational Audit)** يهدف الى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها، ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعية. يشمل الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض اعلام الإدارة إذا كانت العمليات قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة بأهداف الإدارة. ويشمل أيضا تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، والتوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.
4. **تدقيق الاداء: (Performance Audit)** ان الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين. يطلق على هذا النوع من التدقيق **(التدقيق الإداري)** كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية ويتم كالاتي:
   - **تقييم الأداء:** مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة، ومراجعة وسائل الرقابة للتحقق من الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات.
   - **الحكم على الكفاية وترشيد الانفاق:** رفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع أي اسراف في استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.
5. **تدقيق نظم المعلومات: (Information Systems Audit)** ان الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية، والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة، وكاملة، ومفيدة.

6. **التدقيق البيئي: (Environmental Audit)** يهدف من التدقيق البيئي قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي الى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة من الاستنزاف أو الانقراض وتحديد وتقييم المظاهر البيئية.

ثانيا: طبيعة نطاق التدقيق الداخلي.

يجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافيا لتحقيق الأهداف المنشودة منها:[9]

- يجب أن يشمل نطاق مهمة التدقيق دراسة الأنظمة والوثائق والسجلات ذات الصلة والافراد المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها، بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة جهات أخرى.
- إذا ظهرت فرص هامة لتقديم خدمات استشارية أثناء التنفيذ أي مهمة تأكيد ينبغي التوصل الى تفاهم خطي حول أهداف ونطاق المهمة ومسؤوليات وتوقعات كم من الأطراف الداخلة في المهمة، والابلاغ عن نتائج المهمة الاستشارية وفقا للمعايير المتعلقة بتقديم الخدمات الاستشارية.
- عند تنفيذ المهام الاستشارية يعمل المدققون الداخليون على التحقق من نطاق المهمة إذا كان كافيا للتوصل الى تحقيق الأهداف، وإذ ما كانت هناك تحفظات بشأن نطاق المهمة، يحب أن يناقشوا تلك التحفظات مع العميل المهني لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في تلك المهمة أم لا.
- أثناء تنفيذ المهام الاستشارية يجب على المدققين الداخليين التحقق من الضوابط والإجراءات الرقابية تتماشى مع الأهداف، وأن ينتبهوا الى المسائل والمشكلات الرقابية الهامة.

المبحث الثاني: تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي.

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية، وثقافية مختلفة ومتنوعة لصالح المؤسسة تختلف من حيث الأهداف والحجم والتعقيد والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص داخل المؤسسة أو من خارجها، ومع أن تلك الخلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدا، الا أن تنظيم المهنة يعد أمرا أساسيا لنجاح أي مهمة تدقيق داخلي.[10]

المطلب الأول: مبادئ أخلاقيات وظيفة التدقيق الداخلي.

[9] جمعية المدققين الداخليين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي، المبادئ الأساسية، مؤسسة الأبحاث التابعة لجمعية المدققين الداخليين، لبنان، 2017، ص- ص: 33-34.

[10] فاطيمة بحاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016 /2017، ص 6.

قام معهد المدققين الداخليين الأمريكيين IIA يوضع قواعد السلوك الأخلاقي بحيث يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها أثناء قيامهم بتنفيذ مهامهم، حيث تم اعتماد أربعة قواعد رئيسية للسلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين هي:[11]

الشكل (2): مبادئ أخلاقيات وظيفة التدقيق الداخلي.

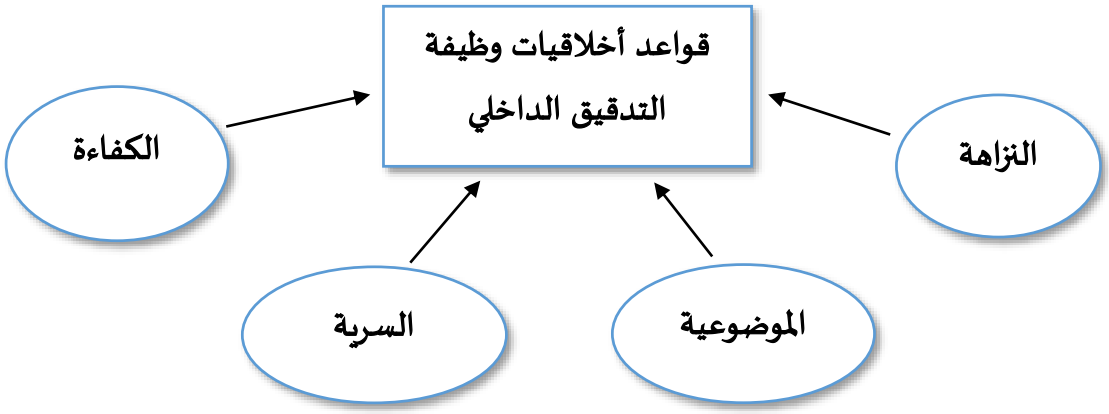

المصدر: من اعداد الطالبة.

1) **النزاهة:** الاعتماد على انتاج المدققين الداخليين من خلال إرساء دعائم الثقة، وفيما يلي قواعد السلوك لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:
   - أداء الاعمال المناطة بهم بأمانة ومسؤولية.
   - الالتزام بالقوانين المعمول بها مع ضرورة اجراء الافصاحات المتوقعة منهم مما يتوفر لهم من معلومات قانونيا ومهنيا.
   - أن لا يقوموا بممارسة أي أنشطة غير قانونية أو بأعمال تسيئ الى المهنة أو للمؤسسة.
   - أن يقوموا بالمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة المشروعة والسليمة.
2) **الموضوعية:** ابداء الموضوعية أثناء تأدية المهام بتقييم جميع الجهات، وعدم التأثر في ابداء آرائهم بمصالحهم الشخصية أو التأثر بآراء الاخرين. من أبرز قواعد السلوك حسب ما وردت في IIA:
   - عدم المساهمة في أي نشاط يؤثر على تقييمهم المحايد خاصة في الأنشطة التي تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون فيها.

[11] زاهر الرمحي، زاهر عطا، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص- ص: 66-68.

- عدم قبول أي شيء يؤثر على تقديرهم المهني لأعمال التدقيق الداخلي.
- الإفصاح عن الحقائق الهامة التي يتم التوصل اليها، ويؤدي عدم الإفصاح عنها الى تشويه تقارير الأنشطة والوحدات الخاضعة للتدقيق.

3) **السرية:** عدم الإفصاح أو التفويض المناسب لأي معلومة يتم الحصول عليها أو الاطلاع عليها، ما لم يكن هناك التزام قانوني، أو مهني بالإفصاح عنها. من أهم قواعد السلوك التي وردت حسب معايير **IIA**:
- الحرص على حماية المعلومات المتحصل عليها أثناء تنفيذ الاعمال.
- عدم استخدام المعلومات لتحقيق منافع شخصية، أو الإساءة والاضرار بالأهداف المشروعة والأخلاقية للمؤسسة.

4) **الكفاءة:** تطبيق المعارف والخبرات والمهارات اللازمة أثناء تأدية خدمات التدقيق الداخلي. وفيما يلي قواعد السلوك حسب ما وردت في معايير **IIA**:
- تأدية الخدمات التي لديهم فيها المعرفة، والمهارة والخبرة اللازمة لها.
- تأدية مهام التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي.
- العمل باستمرار على تطوير الأداء وتحسين المهارات، وجودة الخدمات التي يؤدونها.

المطلب الثاني: وظائف التدقيق الداخلي.

يتم التدقيق الداخلي عادة بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، لذلك يعد منع واكتشاف وتصحيح الغش والخطأ في البيانات المحاسبية يمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي للتأكد من سلامة السجلات والبيانات

المحاسبية والمحافظة على أصول المؤسس. وتأسيسا على ما تقدم يمكن تحديد وظائف التدقيق الداخلي كما يلي:[12]

1) **الفحص:** يعني تدقيق الاحداث والوقائع الماضية للتحقق من الاتي:
- محاسبة أصول المنشأة وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي بتقييم الاعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وبما لا يؤدي الى تكرار الاعمال.

2) **التقييم:** تعني امتداد لتدقيق الاحداث المالية، لذا فمفهوم التقييم هو التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة. وتحقق هذه الوظيفة يكون من خلال:

[12] توادري امين، تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز مستغانم)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2022/2021، ص 13.

- تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي عن طريق الخريطة التنظيمية.
- يقيم المدقق الداخلي مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية، مع أهداف الإدارة العليا، أو مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

المطلب الثالث: مراحل عملية التدقيق الداخلي.

ان الجانب العلمي للتدقيق الداخلي يتجلى من خلال تنفيذ المدقق الداخلي لمهمة التدقيق، والتي تتم وفق تخطيط مسبق ومنهجية معينة من أجل تحقيق الأهداف المكلف بها. لمهمة التدقيق ثلاثة مراحل هي:[13]

الشكل (3): مراحل عملية التدقيق الداخلي.

المصدر: من اعداد الطالبة.

1. **المرحلة الأولى (التحضير):** تهدف هذه المرحلة الى اعداد كل الاعمال التحضيرية قبل الانتقال الى التنفيذ وتتطلب من المراجع القدرة على القراءة، التركيز والفهم للتوصل الى المعرفة التامة بالمؤسسة، لتحديد مكان وجود المعلومات المفيدة والأطراف التي يمكنها أن تساعد في ذلك، وهي مرحلة ضرورية وهامة يجب البدء بها، وقد حدد المعيار رقم 2200 من المعايير الدولية للممارسة المعنية للمراجعة الداخلية ضرورة وجوب اعداد خطة لكل مهمة وذلك بتحديد نطاقها، مجالها الزمني، الموارد اللازمة لتنفيذها، وتتمثل خطوات هذه المرحلة في:

[13] صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية(رماح)، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص- ص: 76-83.

- **الامر بالمهمة:** هو ذلك التفويض الذي تمنحه الإدارة العامة على مصلحة التدقيق الداخلي، وذلك يكون في شكل وثيقة مكتوبة بهدف اعلام المسؤولين وكل الأطراف المرتبطة بعملية التدقيق عن بدأ العملية.
- **مرحلة الدراسة:** يقوم المدقق في هذه المرحلة بوضع برنامج تدقيق مبني على المخاطر لتحديد أولويات المهمة بما يتلاءم مع أهداف المؤسسة، وذلك انطلاقا من جمع المعلومات التي تمكنه من فهم الموضوع محل التدقيق، والحصول على نظرة أولية حول المصلحة المراد تدقيقها، وبعد دراسة هذه المعلومات وتحليلها، يقوم بإعداد جدول يحتوي على نقاط القوة والضعف ترتب فيه المخاطر حسب درجة تأثيرها على المؤسسة، وهذا الجدول يسمح بتحضير التقرير التوجيهي، والذي من خلاله يتم تحديد نطاق مهمة التدقيق، والتركيز على المهام التي فيها درجة مخاطر كبيرة، وبعدها يتم تحضير برنامج العمل وعرضه على الإدارة العامة للمصادقة عليه.[14]

2. **المرحلة الثانية (تنفيذ المهمة):** بعد أن ينتهي المراجع الداخلي من دراسته وتخطيطه لمهمة المراجعة المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة، والتي من خلالها يقوم المراجع الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الاثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة. وتتمثل هذه الخطوات في ثلاث مراحل هي:[15]

أ. **اجتماع الافتتاح:** يتم عقد اجتماع افتتاحي في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسئولو النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص الذي سيتم.

ب. **برنامج المراجعة (مخطط التنفيذ):** يقوم برنامج المراجعة بتقسيم أعمال المراجعة بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، وتنظيم تنقلات الأعضاء وبرمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل اليها من طرف المراجع، ويعتبر مرجعا مهما للمهمات المستقبلية، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خطة التقارب، فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط.

ت. **العمل الميداني:** هي المرحلة الرسمية لانطلاق عملية التدقيق بتجسيد برنامج العمل على أرض الميدان فقد نصت المعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي عدة معايير بخصوص ذلك منها معيار 2300، 2320، 2340[16] يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد اعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة. حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال اجراء الاختبارات، المقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة

---

[14] نعيمة قلقول، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، 2018/2017، ص- ص: 11-12.

[15] محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإسكندرية، دون طبعة، الإسكندرية، 2014، ص- ص: 332-334.

[16] The institue of interal auditors, international standards for the Professional practice of internal auditing standards and guidance" USA ,2012, pp (14, 15).

بغرض جمع أدلة الاثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة، والكشف عن أي مشاكل أو مخالفات أو انحرافات قد تحدث. يجب على فريق المراجعة توثيق عمل المراجع من خلال ورقة ابراز وتحليل المشاكل التي تحتوي على نوع المشكلة، الأسباب، النتائج والتوصيات المقترحة، تعزز هذه الورقة وتثبت عملية ونتائج توصيات المراجعة، كما أنها تعتبر أدلة للدفاع عن المراجع في حالة اتهامه بالإهمال. حيث تتعلق كل ورقة بمشكلة واحدة يكتشفها المراجع اثناء تنفيذه للمهمة.

3. **المرحلة الثالثة (اعداد التقرير وتقديم النتائج):** تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم الى الإدارة العليا، أو لطالب خدماتها وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية وهي:[17]

- **هيكل التقرير (Report Structure):** يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة ابراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الإيجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة.
- **الاجتماع النهائي أو الاقفال:** يجتمع المشتركين في الاجتماع الافتتاحي لمهمة التدقيق، للاستماع الى نتائج التي تم التوصل اليها، ويجب أن يتبع هذا الاجتماع بخمسة مبادئ أساسية:

أ. **الكتاب المفتوح:** لن يتضمن التقرير النهائي الا ما قد تم عرضه والتعليق عليه من قبل المدققين، ومنه يجب عرض الوثائق وعناصر الاثبات التي أدت تلك الملاحظات، طرح الشكوك والتأكيدات، المناقشة، ملاحظة التناقضات بهدف المصادقة الكاملة على أعمال التدقيق.

ب. **خط الانتظار:** يجب أن تعرض نتائج التدقيق بداية على الطرف الذي خضع للتدقيق، وبالضبط المسؤول المباشر والذي سيتم معه المصادقة على النتائج، ولا يتم نشر التقرير الا بعد الاجتماع النهائي وبعد المصادقة عليه.

ت. **الترتيب:** يتم عرض توصيات المدققين حسب أهميتها انطلاقا من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق ابراز وتحليل المشاكل والعواقب.

ث. **مبدأ التدخل الفوري:** لمجرد تبليغ المدقق عن المشاكل، يتم تشجعيه للقيام الفوري بالأعمال التصحيحية التي وفرت له الوسائل اللازمة، ويتم الإشارة الى ذلك في تقرير المدقق.

ج. **مبدأ المعرفة المشتركة:** يجب التأكد أن كل الأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة ولا يتم طرح مشاكل لم يتم التطرق اليها من قبل، وتقوم الأطراف المشاركة في الاجتماع النهائي بالمصادقة على التقرير الذي يوزع على المشاركين مسبقا، ويتم عرض الملاحظات التي ام تحريرها أوراق

[17] شادي خديجة، تدقيق داخلي كأداة فعالة في تحسين عملية اتخاذ القرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019، ص –ص: 21-22-23.

وتحليل المشاكل مدعمة بأمثلة واقعية ومرفقة بأوراق العمل وأدلة الاثبات، ويقدم المدققين التوصيات المناسبة لتصحيح هذه المشاكل.

- **تقرير التدقيق الداخلي (Internal Audit Report):** يعود تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في ابلاغ الإدارة عن نتائج تدقيق العمليات والأنشطة المختلفة، وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وتنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل والقصور، حيث يتضمن التقرير برنامج الاعمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق المقبل كل التوصيات، من يقوم بهذا، ومتى كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي اثقال النص كالجداول، النصوص الرسمية، القواعد والإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها.

4. **المرحلة الرابعة (متابعة نتائج المهمة):** ان دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد ارسال التقرير النهائي للجهات المعنية بالمهمة المكلف بها، وانما عليه التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة، وعليه متابعة عملية تنفيذها وتقييمها، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها "العملية التي من خلالها يتأكد المدقق الداخلي من تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولة عن المجال الذي تم تدقيقه، وأن الإجراءات المنفذة ملائمة وفعالة. وقد أكد المعيار 2500 على وجوب وضع مسؤول التدقيق الداخلي سيرورة المتابعة والمراقبة، والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت الإجراءات اللازمة، أو أن الإدارة العليا قد قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي اجراء". وعليه تقع على عاتق مسؤول التدقيق الداخلي مسؤولية تحديد الطرق المتابعة ومختلف الإجراءات المتعلقة

بها، اذ ينبغي أن تكون مسؤولية المتابعة محددة في دليل التدقيق الداخلي بوضوح. أما بالنسب للإدارة فيمكن حصر استجابتها تجاه التقرير النهائي للتدقيق الداخلي في ثلاث مواقف ممكنة وهي:[18]

- قبول الاقتراحات بشكل كامل أثناء الاجتماع النهائي، بعد اقتناع مسؤولي المؤسسة للتدقيق بما ورد في التقرير.
- قبول الاقتراحات بشكل جزئي، لعدم اقتناع مسؤولي المؤسسة الخاضعة للتدقيق بعض الاقتراحات، باعتبارها غير ملائمة لظروف المؤسسة.
- رفض الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف استثنائي، فلا يمكن القيام بالتدقيق وما تتطلبه المهمة من موارد، ومن ثم تكون النتيجة رفض الاقتراحات.

المبحث الثالث: المعايير الدولية لوظيفة التدقيق الداخلي.

[18] صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مرجع سابق، ص- ص: 83-84.

تعتبر معايير التدقيق الداخلي مرجعا أو مقياسا يستعين به المدققون الداخليون عند القيام بمهامهم، وذلك لما لها من المزايا التي تنعكس إيجابيا على فاعلية وجود خدماتهم، وتسهل عليهم كيفية التعامل مع الأمور والقضايا التي يواجهونها عند القيام بتدقيق مصالح وأقسام الشركة وتنفيذ برنامج التدقيق الداخلي[19].

المطلب الأول: تعريف معايير وظيفة التدقيق الداخلي.

1. **تعريف معهد المدققين الداخليين:** "اعلان رسمي يصدر من هيئة التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق واسع من أنشطة التدقيق الداخلي وتقويم أدائه".[20]
2. **تعريف معايير التدقيق الداخلي:** " هي المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل اليه ".[21]

المطلب الثاني: أنواع معايير وظيفة التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي معايير يستند اليها المدقق الداخلي عند بداية المهمة المكلف بها للوصول الى الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة العليا وهي كالاتي:

الجدول (1): أنواع معايير التدقيق الداخلي.

معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الاداء	رقم المعيار
الأهداف، الصلاحية، المسؤوليات	1000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2000
الاستقلالية والموضوعية	1100	طبيعة عمل التدقيق الداخلي	2100
البراعة وبذل العناية المهنية	1200	تخطيط مهمة العمل	2200
الرقابة النوعية وبرنامج التحسين	1300	أداء مهمة العمل	2300
		توصيل النتائج	2400
		متابعة التقدم	2500
		قبول الإدارة للمخاطر	2600

المصدر: من اعداد الطالبة.

[19] اوصيف لخضر، مدخل للتدقيق الداخلي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص- ص: 40.

[20] محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، دار عشتان الاكاديمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد 2019، ص- ص: 28.

[21] اوصيف لخضر، مدخل للتدقيق الداخلي، مرجع سابق، ص- ص: 41.

1) **معايير الصفات:** وهي مجموعة معايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من الإدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات كلا من المعايير التالية:[22]

- **معيار (1000) الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات:** يتطلب تحديد الأهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا وأخذ موافقة السلطة العليا.
- **معيار (1100) الاستقلالية والموضوعية:** يتمتع المدققين الداخليين بالاستقلالية في أداء واجباته، ولهم صلاحية بدء أية إجراءات وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي عمل، كلما كان ذلك ضروريا لممارسة اختصاصاتهم، وعلى المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم، وأن لا يتأثروا بالبيئة، وأن يكون العمل بفعالية ومهنية وبدون تحيز، كما عليهم أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق وبالسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات وأنظمة وإجراءات المنشأة.
- **معيار (1200) البراعة وبذل العناية المهنية:** يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة والمهارات والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية، وبذل العناية والمهارة المتوقعة من مدقق داخلي كفؤ، لا يتضمن بذل العناية المهنية العصمة من الخطأ
- **معيار (1300) الرقابة النوعية وبرنامج التحسين:** يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامجا للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين الذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي.

2) **معايير الأداء:** أهم ما تضمنته هذه المعايير هو فاعلية إدارة نشاط التدقيق الداخلي، واضافة قيمة للشركة، وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تحديد خطة وأهداف ونطاق التدقيق الداخلي، وتوثيق المعلومات واعداد التقارير وايصال نتائج التدقيق الى الأطراف المعنية وكما مبين أدناه:

- **معيار (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** الكيفية التي ينبغي فيها إدارة التدقيق الداخلي بفاعلية، واعداد الخطة وتحديد الموارد اللازمة لها، ورفع تقارير دورية عن الأهداف والأداء والصلاحيات والمسؤوليات.
- **معيار (2100) طبيعة عمل التدقيق الداخلي:** حدد هذه المعيار اليات تحسين وتقييم فاعلية إدارة المخاطر من خلال وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية.
- **معيار (2200) تخطيط مهمة العمل:** حدد بموجبه اعتبارات التخطيط لمهمة التدقيق وأهدافها وحجم نطاق التدقيق، وما الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق وكذلك برنامج عمل الخدمات الاستشارية.

[22] وهاب فاطنة، مكشتي مروة، أهمية التدقيق الداخلي في دعم وممارسة حوكمة المؤسسات دراسة حالة مؤسسة صناعة الانابيب، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2022/2021، ص- ص: 22-23.

- **معيار (2300) أداء مهمة العمل:** حدد هذا المعيار توقيت وتوثيق المعلومات، واستخلاص الاستنتاجات والنتائج، والاشراف على مهمات التدقيق لتحقيق ضمان جودة التدقيق الداخلي وتطوير فريق التدقيق.
- **معيار (2400) توصيل النتائج:** كيفية توصيل نتائج التدقيق، وأن تكون النتائج موضوعية وواضحة وصحيحة وموجزة وكاملة وفي الوقت المناسب، وينبغي تصحيح النتائج إذا احتوت على خطأ، والافصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير.
- **معيار (2500) متابعة التقدم:** على مدير التدقيق أن يضع نظاما للمتابعة، للتأكد من أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تطبيقها بشكل فعال وقد قبلت المخاطر اذ لم تقم باتخاذ أي اجراء، وكذلك التأكد من تنفيذ نتائج التوصيات الواردة في التقارير.
- **معيار (2600) قبول الإدارة للمخاطر:** ركز هذا المعيار على أنه عندما يرى مدير التدقيق الداخلي بأن الإدارة قبلت مستوى عالي من المخاطر فعليه أن يناقش الامر مع الإدارة أولا، وإذ لم يتم حل الاشكال مع الإدارة فان على مدير التدقيق الداخلي ابلاغ المجلس بذلك.[23]

المطلب الثالث: أهمية معايير التدقيق الداخلي.

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي بما يلي:

- تعتبر ضرورية للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزمون بها عند ممارستهم لمهامهم، بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
- المعايير ضرورية للإدارة، اذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.[24]
- رغبة المنظمات المهنية تقليل التفاوت في الاحكام الشخصية لكل مدقق والتي تعد جزءا كبيرا من إجراءات التدقيق، حيث أن سبب تفاوت تلك الاحكام يرجع الى التباين في القدرات العلمية والتدريبية والمعرفية والمنطلقات الأخلاقية، وعليه فان تبني عدد من المعايير ستكون الأساس الذي يعتمد عليه المدققين عند أداء مهامهم، تعد معايير التدقيق وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدققين كونها الإطار المحدد

[23] محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، مرجع سابق، ص- ص: 33-34.

[24] محمد تيسير طاهر دعمة، تقييم فاعلية التدقيق الداخلي في مجموعات شركات أبو خضر دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة جدارا، أيار 2010، ص: 49.

لبعض المسؤوليات التي يتحملها المدقق، وعليه ويمكن القول إن درجة الالتزام بتلك المعايير تتناسب طرديا مع جودة الأداء، فكلما زاد التزام المدقق بهذه المعايير زادت جودة تدقيقه والعكس صحيح.[25]

خلاصة الفصل:

بناءا على ما سبق نستنج أن وظيفة التدقيق الداخلي ضرورية في المؤسسة ومن أهم الأنشطة الوقائية، والتقييمية، والانشائية المستقلة، تعمل من جهة على فحص منظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة مدققين تابعين كموظفين في المنشأة. ومن جهة اخرى متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها لاكتشاف نقاط الضعف في النظم أو الإجراءات المستعملة بقصد التعديل، وفي سبيل الارتقاء بالمستوى المهني للمدققين الداخليين تم اصدار مجموعة من مبادئ اخلاقيات ممارسة المهنة ومعايير التدقيق الداخلي الدولية، كدليل إرشادي لعمل المدققين الداخليين لغرض التأكد من سلامة الإجراءات.

[25] عامر عائشة، قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018/2017. ص: 95

الفصل الثاني

نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق الداخلي

تمهيد

نتيجة لتزايد الأنشطة في المجالات المتنوعة وتوسع عملياتها، أدى الى نمو حجم الوحدات الإدارية وتمركزها في أماكن متباعدة، وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، مما تعذر تحقيق الرقابة المباشرة عليها، بالإضافة الى ضخامة حجم الموارد التي تحصلها أو تقوم بإنفاقها، وتعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها، تطلب ذلك حتمية توافر نظام محكم للرقابة الداخلية للمحافظة على الموارد المتاحة.

من خلال الفصل الثاني سيتم دراسة نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالتدقيق الداخلي من خلال ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية، اجراءاته، وطرق فحصه.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

تمثل الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة حيث تسمح بتوفير البيانات والمعلومات المختلفة بالدقة المطلوبة من أجل تنسيق الاعمال وتنظيمها بصورة متكاملة بما يحقق النتائج والاهداف المرجوة.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها.

أولا: تعريف الرقابة الداخلية: تعددت المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية، فالبعض يضع تعريفا لها باعتبارها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية، ويحاول اخرون تعريفها من زاوية وسائلها، والبعض الاخر يعتبرها وظيفة إدارية بحتة.

1. **تعريف لجنة المنظمات(COSO):** "عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة أو الإدارة وكل الموظفين، وتصمم لتوفير ضمان معقول عن تحقيق الأهداف التالية :
   - الاعتماد على القوائم المالية.
   - الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات.
   - كفاية وفاعلية العمليات ".[26]
2. **تعريف الهيئة الفرنسية للخبراء المحاسبين (FCA):"** هي مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف الى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة، والى تطبيق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء من جهة أخرى وتنبثق طرائق كل نشاط واجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على استمراريتها ".
3. **تعريف المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICP):**

" تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع، بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة ".[27]

4. **تعريف المعيار رقم (400):"** نظام الرقابة الداخلية هو كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول الى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع اكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب ".[28]

---

[26] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2000، ص- ص: 81-82.

[27] حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص: 242.

[28] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص:207.

5. **تعريف نظام الرقابة الداخلية:** العمليات التي وضعها مجلس إدارة المؤسسة وآخرين لضمان وتوفير الحماية الكافية لضمان أن المؤسسة يمكن أن تحقق أهدافها.[29]

من التعاريف السابقة يمكن القول إن الرقابة الداخلية هي: " الخطة التنظيمية ومجموع الضمانات والسياسات، التي تتبناها المنشأة بهدف ضمان حماية أصولها، ونوعية المعلومات في الوقت المناسب، لزيادة الكفاية الإنتاجية للمحافظة على استمراريتها ".

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية: مما تقدم يتضح أن أهدف الرقابة الداخلية أصبحت تهدف الى تحقيق ما يلي:

أ. حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب.

ب. ضما تحقيق الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية بما يكفل سلامة المعلومات والتقارير التي يتم اعدادها داخل المنشأة.

ت. ضمان صحة وسلامة نظم التخطيط والرقابة وتقييم وتنمية الكفاية الإنتاجية والكفاءة الإدارية.

ث. ضمان تحقيق السير حسب السياسات الإدارية وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة، وضمان توفير المعلومات الملائمة التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة.

ج. تقييم أداء كافة المستويات الإدارية والمراكز المسؤولة التابعة لها، ومن ثم المساعدة في اتخاذ القرارات المشتقة من أهداف المنشأة.[30]

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية.

ان الرقابة الداخلية لم تعد تختص بالجوانب المحاسبية فقط، ولكنها تختص بجميع أوجه النشاط داخل الوحدة لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة كل من إدارة الوحدة، ومن ثم قد أمكن التمييز بين الأقسام التالية للرقابة الداخلية:

أ. الرقابة الداخلية الإدارية: تتضمن هذه الأنظمة خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، اذ تشتمل هذه الخطة على كل ما هو اداري، سواء كانت برامج تدريب خاصة بالعمل، أو طرق من طرق التحليل الاحصائي لدراسة وضع المؤسسة، أو تقارير للأداء، أو رقابة على الجودة والى غير ذلك من أشكال الأنظمة الرقابية الأخرى.[31]

[29] Mohamd hamzaoui. Audit gestion des risqué d'entreprise et contrôle interme, village mondial ,1er edition, France ,2006, p80

[30] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات (1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 171.

[31] رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص:205.

ب. **الرقابة الداخلية المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، يضم وسائل متعددة منها اتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات.[32]

ت. **الضبط الداخلي:** كل خطط التنظيم والطرق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول المشروع من الاختلاس والغش.[33]

المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

يشمل أي نظام رقابي على خمس مكونات أساسية لابد من الاهتمام بها ودراستها بعناية عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي حتى يمكن الوصول الى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية، وتشمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على:

الشكل (4): مكونات نظام الرقابة الداخلية.

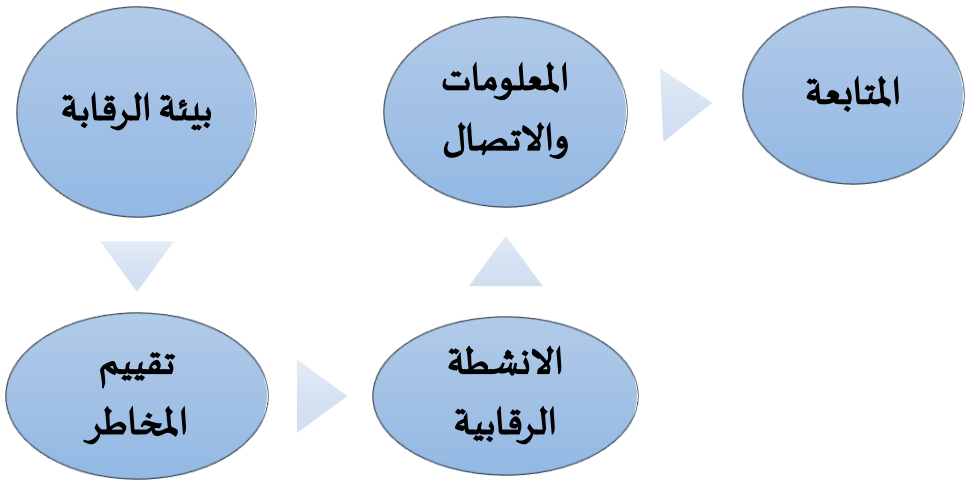

المصدر: من اعداد الطالبة.

أولا: بيئة الرقابة.

تعريف بيئة الرقابة بأنها الموقف العام للمدراء والإدارة وادراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية أهميته في المنشأة وتتكون بيئة الرقابة من:

- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- فلسفة الإدارة وأسلوب العمل.
- الهيكل التنظيمي للمنشأة واناطة الصلاحيات والمسؤوليات.

[32] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 193.

[33] زهير إبراهيم الحدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 136.

- نظام الرقابة الإدارية والمتضمن وظيفة التدقيق الداخلية والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل المهام.[34]

ثانيا: تقييم المخاطر.

يتمثل تقييم المخاطر في تحديد وتحليل المنشأة وادارتها للمخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية، ودراسة احتمالات حدوثها، وطرق ادارتها، حيث تنشأ هذه المخاطر من ظروف داخلية وخارجية، يمكن أن تؤثر عكسيا على قدرة المنشأة على تسجيل وتلخيص التقرير عن البيانات المالية بشكل يتسق مع تأكيدات قوائمها المالية، ومن هذه المخاطر:

- التغيرات في البيئة التشغيلية أو التنظيمية التي تؤدي الى ضغوط تنافسية أو مخاطر أخرى.
- عاملين جدد لديهم تركيز مختلف عن فهم الرقابة الداخلية.
- نمو جوهري وسريع للأعمال.
- اختيار مبادئ محاسبية جديدة أو التغير في المبادئ المحاسبية.

ثالثا: الأنشطة الرقابية.

تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهدافها، وتلك الأنشطة لها أهداف عديدة ويتم تطبيقها عند مستويات مختلفة داخل التنظيم، وتمتد هذه الأنشطة لأبعد من النظام المحاسبي لضمان توليد قوائم مالية ذات مصداقية، يمكن أن ترتبط الأنشطة الرقابية بما يلي:

1. **عمليات فحص الأداء: (Performance Review):** وتتضمن عملية الفحص:
   - مقارنة الأداء الفعلي مع نظيرها المقدر بالموازنة، على سبيل المثال تحليل المؤشرات المالية.
   - فحص الأداء الوظيفي المتعلق بالنشاط.
2. **تشغيل المعلومات (Information Processing):** من خلال:
   - التصديق السليم للعمليات المالية.
   - تصميم واستخدام مستندات وسجلات كافية.
   - ضبط مستقل للأداء.
3. **نظم الرقابة المادية (Physical Controls):** تتضمن الحماية المادية لكل من الأصول والسجلات المحاسبية، ويمكن تحقيق تلك الحماية باستخدام أماكن تخزين مقفلة، بالإضافة الى الات تسجيل النقدية التي تقفل بالإجماليات لضمان عدم التلاعب في المحصلات النقدية.
4. **الفصل بين الواجبات (Segregation Of Duties):** يتمثل الغرض الرئيسي للفصل بين الواجبات في تخفيض الاحتمالات والفرص المتاحة للأفراد على ارتكاب واخفاء الأخطاء والمخالفات عند أداء واجباتهم المحددة،

[34] تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2017، ص-ص: 55-56.

بصف عامة الفصل بين الواجبات يكون عن طريق تخصيص المسؤوليات على أفراد مختلفين، وتتنوع عمليات تخصيص الواجبات الى:

- مسؤولية المراقب المالي في المحاسبة عن حيازة الأصول، لا تشغيلها.
- مسؤولية أمين الخزينة عن الحيازة النقدية والأوراق المالية، بالإضافة الى التوقيع على الشيكات وتحريرها، الا أنه لا يجب أن يقوم بالوظائف المحاسبية.[35]

رابعا: المعلومات والاتصال (Information And Communication): يتكون نظام المعلومات ومن ضمنه النظام المحاسبي من الإجراءات والسجلات المتعلقة بالتسجيل والمعالجة والتقرير عن عمليات المنشأة، والمحافظة على محاسبة المسؤولية المتصلة بالأصول والخصوم وحقوق الملكية، وتتمثل جودة النظام في قدرته على انتاج معلومات تؤثر في قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الملائمة المتعلقة برقابة أنشطة المنشأة، ولكي يتصف النظام المحاسبي بالفعالية يجب أن يكون قادرا على القيام بالآتي:

- تحديد وتسجيل كافة العمليات المالية التصحيحية.
- وصف العمليات المالية بتفصيل كاف وفي الوقت الملائم بحيث يسمح بالتبويب الصحيح للعمليات المالية لأغراض التقرير المالي.
- قياس قيمة العمليات المالية بحيث تؤدي الى تسجيل قيمها النقدية الصحيحة في القوائم المالية.

خامسا: المتابعة (Monitoring): تهتم بالمتابعة المستمرة لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، وتعتبر عملية المتابعة بمثابة تقدير لمدى جودة أداء الرقابة الداخلية مع مرور الوقت، سواء فيما يتعلق بتصميم الرقابة الداخلية أو ما يتعلق بتطبيقها، وتنفيذها والقيام باتخاذ الإجراءات التصحيحية حال ذلك.[36]

المبحث الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية، اجراءاته وطرق فحصه

تختلف بنية الرقابة الداخلية من مشروع الى اخر تبعا لطبيعة نشاطه وحجم عملياته، الا أنه يتعين توافر مقومات معينة في أي بنية للرقابة الداخلية حتى تحقق أهدافها وهي: [37]

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية

ينبني نظام الرقابة الداخلية الجيد على خمسة أعمدة رئيسية تمثل الركائز، ولكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه لابد من نجاح الخطة التنظيمية (Plan Of Organisation)وترابطها مع النظام المحاسبي، وهذه الركائز هي:

[35] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص- ص: 389-399.

[36] عبيد سعيد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء، 2011، ص- ص: 198-199.

[37] حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية، مرجع سابق، ص: 267.

الشكل (5): مقومات نظام الرقابة الداخلية.

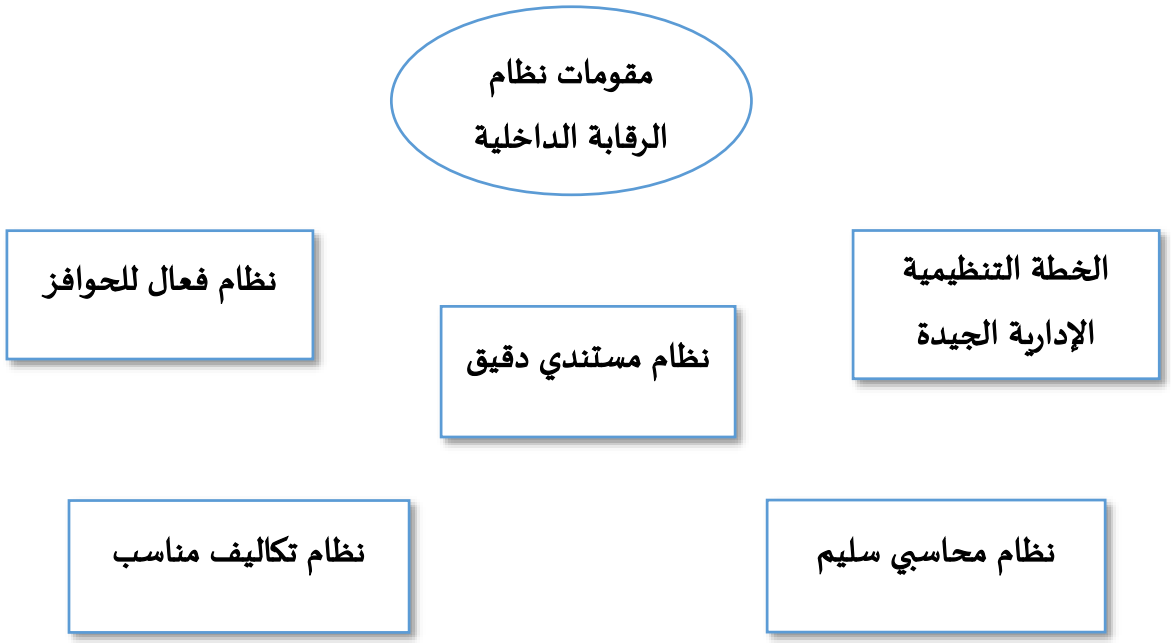

المصدر: من اعداد الطالبة.

1. **الخطة التنظيمية الإدارية الجيدة:** لتحقيق فعالية الرقابة الداخلية يجب أن تتسم الخطة التنظيمية الإدارية الجيدة بما يلي:
   - تمثيل الخطة التنظيمية المجموعة الإدارية التي تقوم بتحقيق أهداف المؤسسة، والاهداف الوطنية، تمثيلا واضحا ومحددا بطريقة علمية ودقيقة.
   - اعداد الدراسات التفصيلية للطلقات الإنتاجية والبيعية والربط بينهما عن طريق الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية.
   - الابتعاد عن التعقيد والقضاء على التقارب والاحتكاكات بين العاملين بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية مما يترتب عنه تحديد مواطن الضعف والاسراف بشكل فوري ودقيق.
   - مرونة الخطة التنظيمية مع الثبات النسبي، لان كثرة التعديلات تؤدي الى خلخلة خطوط السلطة والمسؤولية، وبالتالي عدم القضاء على احتمالات الغش والتلاعب أو تحقيق المصالح الذاتية.
   - ضمان محاسبة المسؤولية والرقابة الفعالة على كل مستوى اداري، بتحديد مستوى معين من القرارات.
   - ضرورة وجود شبكة اتصالات قوية ومنظمة ودائمة وفي جميع الاتجاهات لتكون أساسا لتبادل ونقل البيانات التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية والتنسيق بين الإدارات وأقسام المنشأة.
2. **نظام محاسبي سليم:** لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

- أن يقوم النظام المحاسبي على مبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم تحكم عملية التوجيه المحاسبي.
- يتضمن النظام المحاسبي أساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها.
- شمول النظام المحاسبي على مجموعة مستندة (داخلية- خارجية) محددة للدورات المنتسبة لكل عملية من عمليات المؤسسة.
- تعد العمليات المحاسبية أولا بأول ويتطلب ذلك ضرورة وجود مجموعة دفترية مناسبة لحجم المؤسسة وطبيعة أعمالها.
- اتباع مبدأ تقسيم العمل حتى يتاح للفرد مراجعة عمل من سبقه للقضاء على احتمالات الخطأ والغش وسرعة كشفها حال وقوعها.
- يجب أن يكون النظام مفيدا وخاليا من التعقيدات مع عدم ارتباطه بالوظائف الرئيسية للنظام، واعتماده على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية.[38]

3. **نظام مستندي دقيق:** لكي تتحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية لابد من تحديد المستندات المناسبة والتنسيق بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري ليسهل حصر المسؤولية، ومتابعة تنفيذ الإجراءات من الناحيتين الشكلية والموضوعية وفي الوقت المناسب، ووضع ازدواج المستندات وتقليل عدد المستندات المطلوبة لتبسيط العمل الإداري والمكتبي وتحقيق الفاعلية والسرعة في الإنجاز.
4. **نظام تكاليف مناسب:** لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتصف نظام التكاليف بالتحديد الواضح لمراكز التكلفة والتبويب السليم لعناصر التكاليف، واتباع أسس عادلة ومناسبة لتوزيع التكاليف، واتباع الطرق العلمية الدقيقة في تحديد تكلفة المنتجات النهائية وضمان الرقابة المستمرة على كفاية تنفيذ المهام، وأن يرتبط هذا النظام بالخطة التنظيمية حتى يسهل من تطبيق محاسبة المسؤولية وممارسة الرقابة داخل المنشأة.
5. **نظام فعال للحوافز:** يجب أن تقترن نظم الرقابة الداخلية بنظام الحوافز ليتحقق لها الفاعلية، وهذا النظام يجب أن يتسم بالعدالة ويحقق القناعة لدى العاملين وأن يقترن بأداء العمل، وأن يتصف بالثبات النسبي وعدم التغيير، ويكون مرتبطا بالعاملين ارتباطا كبيرا، وأن تكون المعايير الموضوعة لنظام الحوافز غير متطرفة واقعية، يمكن تحقيقها في ظل الظروف لدى المنشأة.[39]

المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

أوردنا فيما سبق المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية السليم ولابد من اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق تلك المقومات:

[38] أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص- ص: 52-53.

[39] كريمة علي الجوهر واخرون، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دون طبعة، مصر، 2012، ص: 45.

الجدول (2): إجراءات الرقابة الداخلية.

إجراءات تنظيمية وادارية	إجراءات محاسبية	إجراءات عامة
- تحديد الاختصاصات - توزيع الواجبات - تقسيم العمل - تنظيم الأقسام - اجراء حركة التنقلات بين العاملين	- اصدار التعليمات - اجراء المطابقة الدورية - القيام بالجرد المفاجئ دوريا - استعمال الآلات المحاسبية - استخدام وسائل التوازن المحاسبي	- التأمين على الممتلكات - التأمين ضد الخيانة - اعتماد رقابة مزدوجة - ادخال الاعلام الالي

المصدر: من اعداد الطالبة.

1) **إجراءات تنظيمية وإدارية (Organizational And Administrative):** وتضم النواحي التالية:
   - تحديد اختصاصات الإدارات والاقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.
   - توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف اخر.
   - تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:
     أ. وظيفة تنفيذ العمليات(Operation)
     ب. وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول(Custodianship)
     ت. وظيفة القيد والمحاسبة(Record-Keepin)
   - تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة.
   - اجراء حركة التنقلات بين الموظفين من حين لأخر، بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.
   - إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.
   - إيجاد روتين معين يتضمن خطوات تفاصيل العمليات، ولا يترك حرية أي موظف بالتصرف الشخصي الا بموافقة شخص اخر مسؤول.
   - ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة، لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في العمل المنجز.
2) **إجراءات محاسبية(Accounting):** وتضم النواحي التالية:
   - اصدار تعليمات بوجوب اثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها، للتقليل من الغش، ومساعدة إدارة المشروع ما تريده من عمليات بسرعة.
   - استعمال الآلات المحاسبية لتسهيل الضبط الحسابي للتقليل من الخطأ، والسرعة في انجاز العمل.

- اجراء مطابقات دورية بين للكشوف الواردة من الخارج، والارصدة في الدفاتر، ومصادقات العملاء.
- القيام بالجرد المفاجئ دوريا للنقدية، والبضاعة، والاستثمارات، ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية.
- استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري كموازين المراجعة العامة، وحسابات المراقبة الاجمالية.
- عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف اخر.
- اصدار التعليمات بعدم اثبات أي مستند غير معتمد وغير مرفق بالوثائق من الموظفين المسؤولين.[40]

3) **إجراءات عامة:** تضم النواحي التالية:

- التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.
- التأمين للموظفين المختصين في التسيير المادي للبضائع أو الأوراق التجارية، والذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها، أو صرفها.
- اجراء رقابة مزدوجة من شانه ضمان المحافظة على النقدية، تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلي، انشاء رقابة ذاتية، تفادي التلاعب والسرقة.

ادخال الاعلام الالي للمؤسسة بغية السماح لنظام المعلومات المحاسبية بتوليد معلومات ذات مصداقية بشكل سريع في الوقت والمكان المناسبين، وإعطاء قوائم مالية محاسبية تعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، من أجل اتخاذ القرارات، أو تلبية حاجات الأطراف المستعملة للمعلومات.[41]

المطلب الثالث: خطوات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتبع المراجع الداخلي لتقييم نظام الرقابة الداخلي مجموعة من الخطوات الضرورية باستعمال طرق متنوعة ومختلفة كالتالي:

أولا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

لكي يقوم المراجع الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتبع المراحل الأساسية التالية:

1. **وصف النظام:** تتطلب النشرة (55) من معايير المراجعة والمعدلة بالنشرة (78)، والمعيار الدولي للمراجعة (315) أن يحصل المراجع الداخلي على الفهم الكافي لتخطيط المراجعة الداخلية على نحو ملائم للرقابة الداخلية، قصد الحصول على معلومات عن المؤسسة وعن مكونات الرقابة الداخلية عن طريق اجراء مناقشات مع المستوى المناسب من موظفي المؤسسة وبالرجوع الى الوثائق المختلفة منها اللوائح المحاسبية التي تحدد الإجراءات والخرائط التنظيمية وتوصيف الوظائف وخرائط التدفق.

[40] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص- ص: 233-235.

[41] الراوي سارة، دور المراجعة الداخلية في تقويم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مجمع متيجي مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2017/2016، ص- ص: 61-62.

2. **اختبارات الفهم:** محاولة فهم المراجع الداخلي للنظام المتبع، والتأكد من فهم كل أجزائه وحسن تلخيصه له بعد تتبعه للعمليات، بالقيام باختبارات الفهم والتطابق، فالهدف من هذا الاختبار هو تأكد المراجع الداخلي من وجود هذا الأخير وفهمه وحسن تلخيصه، وليس الهدف منه هو التأكد من حسن تطبيقه.
3. **التقييم الاولي لنظام الرقابة الداخلية:** بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع الداخلي من إعطاء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية مبدئيا باستخراجه لنقاط القوة (ضمانات بالتسجيل الجيد للعمليات)، ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب)، ويستعمل في التقييم الاولي استمارات مغلقة، تتضمن أسئلة الجواب عليها اما بنعم "إيجابي" أو لا "سلبي"، وعليه يتم في النهاية تحديد نقاط القوة والضعف من حيث التصور من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.
4. **التأكد من تطبيق النظام:** يتم التأكد من تطبيق النظام باستعمال أسلوب العينات للتأكد من أن الإجراءات الموضوعة تحتوي على ضمانات كافية، ثم يقوم المراجع بعملية الاختبار انطلاقا من العناصر المادية المتروكة عند تنفيذ الإجراءات، فيتأكد هذا الأخير من حسن تنفيذ الإجراءات واحترام المبادئ الموضوعة.
5. **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** ينبغي على المراجع الداخلي بتحرير تقرير يحدد فيه نقاط القوة والضعف وأثرها على المعلومة المالية مع تقديم توصيات لتحسين هذا النظام.

ثانيا: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

1. **الاستقصاء(الاستبيان):** توصل المراجع الداخلي الى جميع البيانات بطريقة منتظمة عن النظام المطبق للرقابة الداخلية لإصدار حكم ملائم عن هذا النظام، بإعداد قائمة استقصاء مكتوبة تتضمن أقساما مستقلة لكل نوع من أنشطة المؤسسة وعملياته كالمبيعات، المشتريات، المخازن، الأجور، العمليات النقدية، المقبوضات، المدفوعات...الخ، ويقوم بصياغة أسئلة هذه القائمة اما بنعم أو لا بمهارة ليستطيع من خلال تحليله على إجابات العاملين بالمؤسسة عن بعض الاستفسارات قد تكون شفاهية عن كيفية أدائهم للعمل، وملاحظته لهم أثناء القيام بعملهم فعليا، فيتحرى عن الأداء بمراجعة بعض المستندات بفحص توقيعاتهم وأختامهم على مستندات بعض العمليات التي تمت فعلا.[42]

الجدول (3): قائمة استقصاء نموذجية

	الأسئلة	نعم	لا
	القسم العام		
1-	هل يوجد خريطة تنظيمية؟		
2-	هل هناك تحديد واضح لمسؤوليات وواجبات المديرين والموظفين؟		
3-	هل يوجد خطة مكتوبة لنظام الرقابة الداخلية؟		
4-	هل يوجد إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي؟		
5-	هل إدارة الحسابات مستقلة عن باقي الإدارات؟		

[42] حنيش إسماعيل، أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد03 (2020)، ص- ص: 78-80.

6-	هل يوجد بالمنشأة مراقب مال؟		
7-	هل تقدم إدارة التدقيق الداخلي تقارير مكتوبة بنتائج الفحص الذي تقوم به؟		
8-	هل التأمين ضد الخيانة كافيا؟		
9-	هل تستخدم المنشأة دليلا للحسابات؟		
10-	هل يتم تدقيق الشيكات قبل توقيعها؟		

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الأولى، عمان،2006، ص 218.

2. **الملخص التذكيري:** قيام المدقق بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم، وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان، بالإضافة الى كون هذا الملخص أمرا متروكا لكل مدقق على حدة

يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة، ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون اغفال النقاط، أما عيوبها فتنحصر في كونها لا تقود الى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني كما أنها لا تنطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة.

3. **التقرير الوصفي:** يقوم المدقق بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية، تعتبر طريقة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيلخص التقرير الوصفي الى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها، أما عيبه فيتلخص صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة، وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير.[43]
4. **خرائط التدفق:** عززت خرائط تدفق العمل فهم نظم المعلومات المحاسبية، وإجراءات الرقابة المستخدمة من خلال كيفية معالجة واستعراض الصفقات والاحداث لتحديد نقاط القوة الرئيسية، وكذلك نقاط الضعف المقترنة بكل مجموعة فرعية لدورة الصفقة. ومع ذلك فان أسلوب "خرائط التدفق" لا يوفر توثيقا كافيا لتفهم المراجع للرقابة الداخلية، ولهذا فان معظم المراجعين يدمجون خرائط تدفق العمل للرقابة الداخلية مع قوائم الاستقصاء.[44]
5. **فحص النظام المحاسبي:** هي عملية التدقيق المتعارف عليها للمستندات والدفاتر والسجلات، بحيث يحص المدقق على البيانات الوافية عن الدفاتر والسجلات والأشخاص القائمين عليها، ودراسة كل هذه الأمور من أجل الحكم على سلامة الإجراءات المستخدمة في التسجيل، وعلى منفذي هذه الإجراءات لمعرفة نقاط الضعف والقوة في هذا النظام.[45]

[43] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، مرجع سابق، ص: 240.

[44] طارق عبد العال حماد، موسوعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية الجزء الثاني الرقابة الداخلية. أدلة الاثبات، الدار الجامعية، دون طبعة، 2004، ص: 101.

[45] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناجية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص: 166.

الشكل -(6): طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

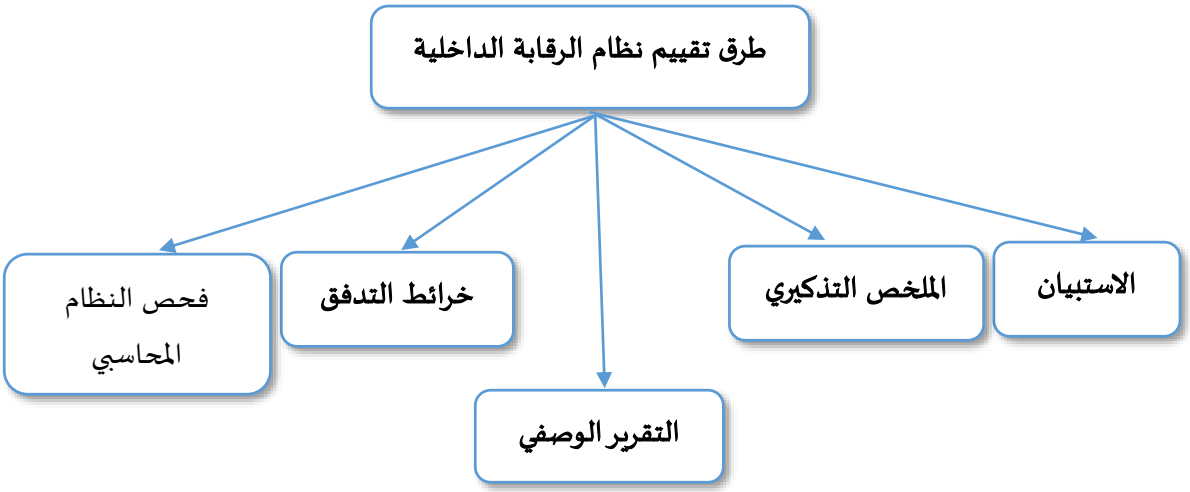

المصدر: من اعداد الطالبة.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في المنشأة وبيان نقاط القوة والضعف والتوصيات اللازمة لمعالجة القصور، والتأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع المراقبة. كما يعتبر أحد الوسائل الفعالة في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية.[46]

المطلب الأول: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية

بما أن المدقق الداخلي يعمل داخل وحدة اقتصادية، فالأكيد أنه يسعى لخدمة الإدارة ويكون هذا من خلال عملية الرقابة، ولذلك يمكن تثبيت وحصر اهتمام المدقق الداخلي بعملية الرقابة كالاتي:

- تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة الوظائف الفرعية " التخطيط والتنظيم والتوجيه الى جانب التنسيق وكذا الرقابة "، تعتبر في الاغلب مهمة الرقابة للمدير والذي يشارك في تنفيذها وبشكل فعال التدقيق الداخلي، ضمانا لأداء الوظائف الفرعية الأخرى.
- استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة الاقتصادية المعنية، هذا أمر يدعم قدرة المدقق الداخلي على تزويد الإدارة بالطمأنينة، فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط فان ذلك يدل اعتماد الإدارة على التدقيق في تحقيق عملية الرقابة الفعالة.

[46] العايب عبد الرحمان، اليات تحسين ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر على ضوء واقع الممارسة والمتطلبات الجديدة Globla Journal Of Economics And Busines، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص- ص: 208.

- بما أن المدقق الداخلي ينتمي للوحدة الاقتصادية ويعتبر أحد العاملين بها، فان قربه من السجلات المالية تجعله على الاغلب بدراية كاملة على المشاكل التي تعاني منا المؤسسة، الامر الذي يدفعه الى التعرف على أنشطتها التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة واتمام عملية الرقابة.[47]

المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الداخلي اتجاه نظام الرقابة الداخلية

تحتفظ أي منشأة بنظام للرقابة الداخلية وتصميمه ليوفر تأكيدا معقولا لإدارة الشركة ولمجلس الإدارة بالخصوص على اعداد تقارير وقوائم مالية يمكن الوثوق بها، ويتابعون المدققون الداخليين تشغيل نظام الرقابة الداخلية واعداد تقارير بخصوص ذلك لمعالجة أوجه القصور في الرقابة التي يتم اكتشافها وتحسين النظام، بحيث يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم الأنظمة الرقابية الداخلية بقصد العمل على تحسينها، فان توقع أي تقييم للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية يخضع للمخاطرة بسبب عدم كفاية

الرقابة الداخلية، والتغيرات في الظروف، ودرجة الالتزام بالسياسات والإجراءات، فمن واجب أي مدقق داخلي ما يلي:

- كيفية التشغيل واستخدام أساليب رقابة مختلفة في شكل تقارير مقدمة للإدارة.
- التحقق من أن نظام الرقابة الداخلية يخضع للفحص المستمر لتحديد مدى ملائمته، ووفقا لما هو مخطط أم لا بحيث يكون هذا الفحص مستمر جزء هام من وظيفة المراجعة الداخلية.
- فحص المدققين للعناصر المختلفة لنظام الرقابة الداخلية والتأكد من توافر الاعتبارات السابقة، ومن أن أساليب الرقابة تعمل بكفاءة، وبالتالي توفر مبرر لتحديد حجم اختباراته الى المدى الملائم.

وبالتالي فان أي نظام فعال للرقابة الداخلية يستطيع أن يوفر فقط تأكيدا معقولا بخصوص اعداد القوائم المالية وبالإضافة لذلك فان فعالية نظام الرقابة الداخلية يمكن أن تتغير نتيجة الظروف.[48]

المطلب الثالث: معايير نظام الرقابة الداخلية

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا في تحقيق الأهداف المرجة منه لابد من توفير المعايير التالية:

1. **معيار فهم وإدراك الإدارة للهدف من نظام الرقابة الداخلية:** إدراك الإدارة للهدف بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية وهو ضمان اعداد قوائم مالية صادقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها، ويجب أن تدرك أن تطبيق الرقابة الداخلية على اعداد القوائم المالية لا يتضمن فقط الرقابة على أرصدة الحسابات بل يشتمل الرقابة على دورة العمليات لان دقة أرصدة الحسابات تعتمد على دقة العمليات وتسجيلها.

[47] شملال نجاة، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بت باديس مستغانم، ص- ص: 178-179.

[48] بلعجال خديجة، تمار خديجة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ص- ص: 49-50.

2. **معيار تكامل مكونات وأجزاء نظام الرقابة الداخلية:** مسؤولية إدارة المؤسسة عن تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بأجزائه ومكوناته الخمسة بصورة متكاملة وهي بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال والمتابعة.
3. **معيار كل جزء من أجزاء الرقابة الداخلية:**

- **معيار فاعلية بيئة الرقابة:** فعالة بيئة الرقابة يتوقف على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة، ومدى اقتناعه بأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة وذلك لان تلك السيارات ستنظم سلوك جميع العاملين بالشركة.
- **معيار فعالية تقييم المخاطر:** قيام الإدارة بتقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية، واتخاذ الإجراءات للتغلب على أسباب تلك المخاطر، لتخفيض مستوى الخطر على الشركة، ومن أبرز العوامل التي تؤدي الى زيادة الخطر عدم كفاءة العاملين بالمؤسسة، تعقيد نشاط المؤسسة.
- **معيار فعالية أنشطة الرقابة:** تتضمن أنشطة الرقابة مجموعة الاجراءات والسياسات على الأصول والسجلات، والفصل بين الواجبات والمسؤوليات، والاعتماد السليم للعمليات والأنشطة.
- **معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات:** توفر نظاما ملائما للمعلومات والاتصال المحاسبي لتوصيل المعلومة لجميع المستويات الإدارية لإعداد قوائم مالية صادقة وموثوقة.
- **معيار المتابعة والتقييم المستمر لمكونات نظام الرقابة الداخلية:** التقييم والمتابعة المستمرة يساعد على معرفة ما إذا كان نظام الرقابة يعمل وفقا للتصميم السابق اعداده أم لا؟ وما إذا كانت الحاجة لتعديل أجزائه تتماشى مع التغيرات في ظروف التشغيل.

4. **معيار كفاءة وفعالية إدارة التدقيق الداخلي:** وجود إدارة مستقلة وتتبع مجلس الإدارة مباشرة للتدقيق الداخلي لها خبرات ومؤهلات تساهم بفعالية في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.
5. **معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:** الاستخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات التي تسجل وتحقق اليا الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الالي، وشبكة الانترنت.[49]

[49] يسرى جعيجع، صليحة بن يطو، دور التدقيق الداخلي في فعالية نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022/2021، ص- ص: 36-39.

خلاصة الفصل:

يعد التدقيق الداخلي جزءا مهما في بنية الرقابة الداخلية للمنشأة، وأحد الأدوات والوسائل الأساسية التي تحقق أنظمة الرقابة الداخلية، التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول الى هدفها في ضمان الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ، واعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب، تهدف جودة التدقيق الداخلي الى وجود نظام رقابة داخلية يتضمن خطة تنظيمية تحتوي على رقابة إدارية ومحاسبية وضبط داخلي، بالاعتماد على معايير تنظم عمل المدقق في تحديد الانحرافات، ونقاط القوة والضعف، والتأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلي

الفصل الثالث

واقع وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

تمهيد

من أجل التعرف على موضوع الدراسة وتغطية الجوانب النظرية التي تم تناولها في الفصل النظري، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة وأسئلتها الفرعية، أنصب اهتمامنا على دراسة حالة في بنك التنمية المحلية بمستغانم، لفهم مدى واقع مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف للبنك.

وعلى هذا الأساس تم اعتماد الفصل الثالث بمحثين تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم البنك التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: تقديم البنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية مؤسسة اقتصادية عامة وأهم مؤسسة مالية مصرفية في النظام المصرفي الجزائري، لذلك يلعب دورًا مهمًا في تمويل المؤسسات العامة والأنشطة الاقتصادية والمساهمة في التنمية المحلية، في هذا الصدد سنحاول تقديم لمحة عن تاريخ هذا البنك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور بنك التنمية المحلية

يعد من أحدث البنوك التجارية في الجزائر، أنشئ بموجب المرسوم 85-85 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985، برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وهو بنك منبثق بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، يقع مقره الرئيسي ب 5 شارع قاسي أحمد بسطاوالي الجزائر العاصمة. يحتوي على 10 مديريات متخصصة وله 15 فرع موزعين على كامل التراب الوطني ولكل فرع عدد من الوكالات.

في إطار إعادة هيكلة المؤسسات النقدية والمصرفية استجابة لاحتياجات المعالجة الإقليمية، والتي تم تنفيذها وفق القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، تمت إعادة هيكلة بنوك التنمية المحلية الى شركات مساهمة ومؤسسات عمومية اقتصادية بتاريخ 20 فيفري 1989 بموجب القانون 88-101 المؤرخ في 16 ماي 1988 خاضع للقانون التجاري، وهي شبكة من الفروع والمؤسسات تعمل على توسيع أنشطتها والتدخلات في القطاع المالي.

عند التأسيس قدر رأس المال ب 500 مليون دينار جزائري، وفي جوان 1996ارتفع ليصل الى مليار و440 مليون دينار جزائري، وأما رأس الحالي هو 36.800.000.000 دينار جزائري. هو بنك إيداع واستثمار، المالك الوحيد للأسهم هو الدولة، مكلف بتمويل الخطط الاستثمارية للمجموعات المحلية، بالإضافة إلى القيام بأنشطة مثل الإقراض العقاري والتمويل للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: خصائص ومهام بنك التنمية المحلية

أولا: خصائص بنك التنمية المحلية

- بنك عام يمول الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- تمويل نسب كبيرة من قطاع الإنتاج.
- توفير قروض وتسهيلات للصناعات الإنتاجية والتحويلية.
- توفير تمويل متوسط وطويل الاجل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- اصدار قروض استهلاكية للأفراد لشراء منازل وسيارات ومعدات مختلفة.

ثانيا: مهام بنك التنمية المحلية

- القيام بكافة العمليات المصرفية وإصدار القروض بكافة أنواعها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.
- جمع الأصول التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات في البنوك في شكل نفقات مع مرور الوقت، أو للوقاية والأمن.
- تحصيل أرباح البنك من المشاريع التي يمولها.
- إنشاء قروض داخلية، مثل سندات الادخار، الاختيارية، الإلزامية.
- حشد الاعتمادات الموافق عليها في إطار خطة المالية العامة الوطنية.
- إنشاء أو فتح حسابات جارية للأفراد والمؤسسات لجمع ودعم التزاماتهم المصرفية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وعملياته

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

1. **المديرية العامة:**

ويرأسها المدير العام عند تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة، ومجلس الإدارة هو المسؤول عن السياسة العامة للبنك (السياسة التجارية).

2. **الجهاز المركزي:**

على مستوى مقر الإدارة العامة يوجد مكتب مساعد تابع للإدارة العامة له علاقات وظيفية مع مختلف الأجهزة والفروع وترتيبات هذه المكاتب كالتالي:

- مديرية المحاسبة.
- مديرية المتفشية العامة.
- مديرية التنظيم ومراقبة التسيير.
- مديرية الإعلام الآلي والتنمية النقدية.
- مديرية مراقبة الالتزامات والتعهدات.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية الوسائل المادية.
- مديرية القضايا القانونية والمنازعات.
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية.
- مديرية الخزينة.

- مديرية الاعلام الالي ونظم المعلومات.
- مديرية القرض العقاري والقروض الخاصة.
- مديرية الإنتاج البنكي.
- مديرية المراجعة العامة.
- مديرية التكوين.
- مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة.

3. الفروع:

يشمل مجال نشاط هذه الفروع بعض ولايات الدولة وتعمل كوسيط بين المجلس المركزي والوكالة.

4. المؤسسة المصرفية:

تضم المؤسسة مجموعة متنوعة من وحدات العمل لتحقيق التطوير المصرفي، حيث أنها تشكل أحد الهياكل المستقلة التي تمكنها من تلبية احتياجات العملاء بطريقة فعالة من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة، بغض النظر عن طبيعة ومجال نشاط المؤسسة.

5. المديريات الفرعية:

ترأسها ثلاث ولايات، تمتد صلاحياتها الى أجهزتها الفرعية الموجودة في أكثر من ولاية، تسمى حاليا مجموعات الاستقلال في مستغانم رمزها 843. يقع مقرها الرئيسي في مستغانم وتشرف على ولايات: غليزان، مستغانم، تيارت، إدارية بطبيعتها ومنفصلة عن مجالسها ووكالاتها التابعة.

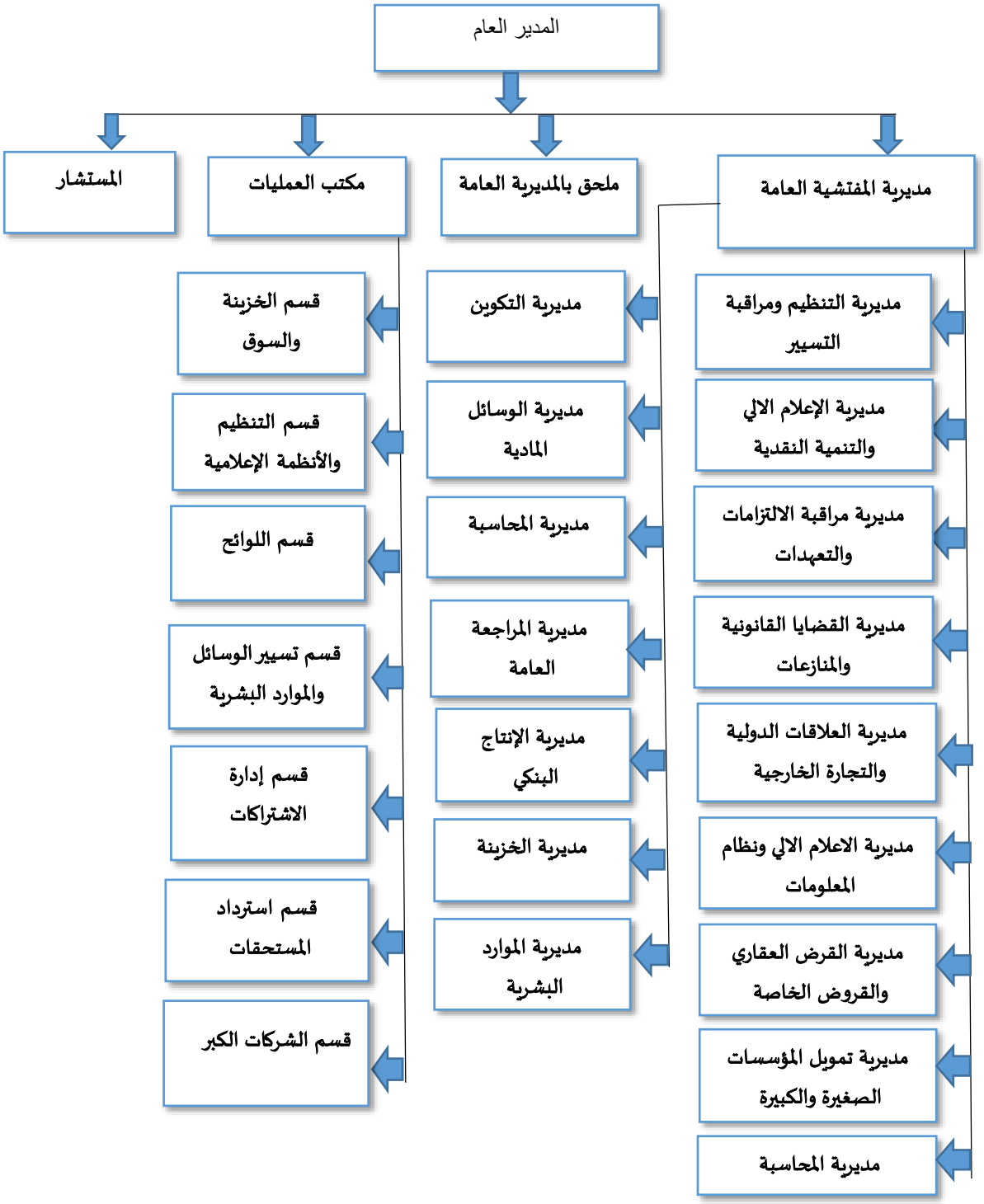

المصدر: من الوثائق الداخلية للوكالة

ثانيا: عمليات بنك التنمية المحلية

كأي بنك تجاري تتركز عملياته على:

- فتح حسابات التوفير، والتحقق من الحسابات، والإيداع.
- يتم تقديم القروض والسلف بشروط مختلفة وفقًا للقوانين الحالية.
- تقديم الخدمات للوكالات العامة المحلية.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- خدمة القطاع الخاص من أجل التنمية.
- تسهيل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.
- الأعمال المتعلقة بالتراخيص أو الرهون العقارية.
- التحويل الخارجي.
- بيع وشراء العملات الأجنبية وأعمال الصرافة.
- تقديم النصائح للعملاء.

المبحث الثاني: مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم وهيكلها التنظيمي

أولا: تعريف بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم رقم 843

تأسس بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم بتاريخ 1987/7/1، حيث اشتمل على مؤسسة مستغانم الرسمية "بن سليمان"، و12 وكالة (04 في ولاية مستغانم، 04 في غليزان، 04 في ولاية تيارت). وهو يضم الان 08 وكالات (04 بولاية مستغانم، 02 بولاية غليزان، 02 بولاية تيارت)، حدث هذا التطور في الشبكة في 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998 مع افتتاح مراكز تطوير جديدة في مستغانم ووكالة الدهرة، وعين تادلس، والعديد من الوكالات الاخرى التي تمثل 08 وكالة مقسمة إلى 3 ولايات حتى نهاية 2003. (02 في مازونة وغليزان، 04 في ولاية مستغانم الدهرة، خميستي، سيدي علي، عين تادلس، 02 في سوقر وتيارت).

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة مستغانم رقم 843

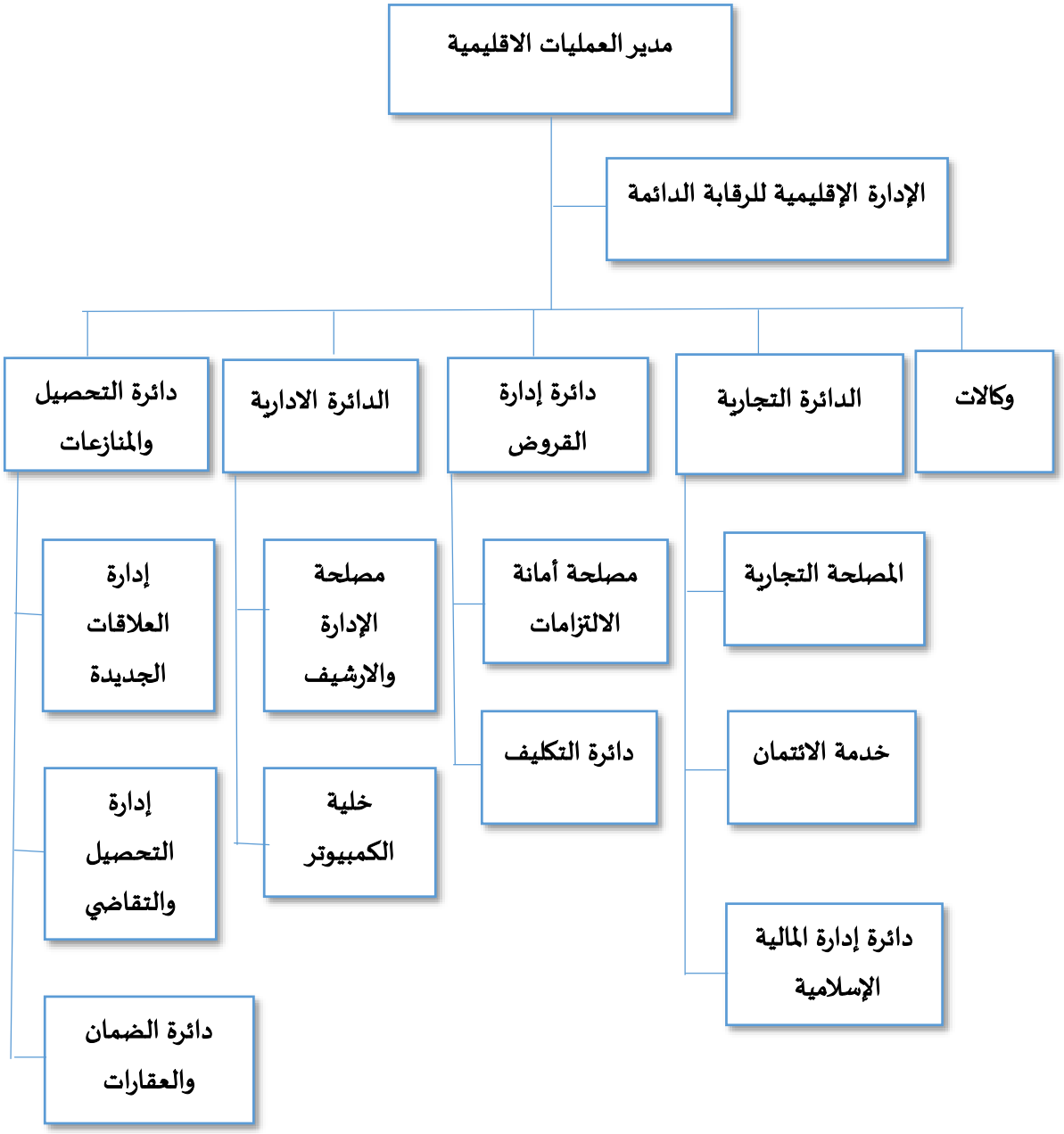

المصدر: من الوثائق الداخلية للوكالة.

المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي على مستوى الوكالة

يعرف التدقيق الداخلي في البنك على أنه وظيفة تقييم واستشارة يؤديها قسم داخلي في البنك يعمل به طاقم من ذوي الخبرة والمؤهلين لحماية الأصول، وفحص جميع الوثائق والسجلات والأنشطة المصرفية، للتحقق من الامتثال للقوانين والمعايير الدولية وتطبيق السياسات والخطط الموضوعة من قبل إدارة البنك، لتفادي الوقوع في الأخطاء.

توجد خلية التدقيق الداخلي في الإدارة المركزية لبنك التنمية المحلية الرئيسي المتواجد على مستوى الجزائر العاصمة بسطاوالي، بحيث لا تتضمن مديريات أو فروع البنك على خلية أو قسم للتدقيق الداخلي، وانما تحتوي فقط على جهاز الرقابة الداخلية من قبل مراقب الذي بدوره يضمن حماية سيرورة العمل، في حالة التماس أي خطأ أو حدوث أي تجاوزات على مستوى المديرية يتم اخطار من طرف المراقب الداخلي والمدير الى المديرية الجهوية لتقوم هذه الأخيرة بإرسال لجنة تحقيق لتقديم التقرير النهائي.

مثال توضيحي يوضح مراحل التدقيق الداخلي:

تم اختلاس مبلغ مالي مقدر ب 100.000 دينار جزائري من طرف موظف علما بأنه عون شباك من حساب أحد الزبائن بتقليده للإمضاء، وعند مقارنة الصكوك والسحوبات مع تسجيلات الحسابات في نهاية اليوم اكتشف المراقب ثغرة مالية قدرها 100.000 دينار جزائري، قام بالتحري حول اليومية فتوصل الى الشيك المعني والموظف القائم على العملية، صرح هذا الأخير بأن الزبون قد كلفه بذلك.

تم تشكيل لجنة مكونة من المراقب الداخلي للوكالة ونائب المدير وأقدموا مساءلة قانونية للموظف للحصول على تفسير، أقر بأن كل شيء تم بعلم الزبون، وكان تحت التهديد بالتصفية من قبل شخص مدين له بمبلغ كبير فاضطر للقيام بذلك خوفا على حياته، علما أنه كان سيغطي المبلغ المطلوب يوما واحدا فقط بعد الواقعة.

جرى اخطار للمديرية الجهوية عن طريق المدير ودائرة المراقبة من قبل المراقب الداخلي، في اليوم التالي توجه وفد بأمر من المدير الجهوي كلجنة تحقيق مكونة من رئيس الدائرة الإدارية، ورئيس دائرة المراقبة الجهوية، ورئيس الدائرة التجارية، حيث تم استدعاء المدير والموظف موضوع التحقيق، وإعادة مساءلة الموظف من جديد والاطلاع على تبريره السابق، قام بتبرئة نفسه قائلا أن صاحب الحساب هو من طلب سحب المبلغ بحجة أنه بعيد ويحتاج المال فأقدم الموظف هذه الخدمة دون أي سوء نية، من جهة أراد الزبون التساهل معه وحرر تصريح شرفي مصادق عليه من البلدية بأنه هو من طلب الخدمة من عون البنك بتاريخ الواقعة.

بعدها تم انجاز تقرير مفصل بالحادثة وارسال نسخة للمفتشية الجهوية لناحية الغرب والمديرية المركزية للتدقيق، أرسلت المفتشية لجنة تحقيق مكثت حوالي أسبوع بالوكالة وتقصت الحقائق وأرسلت تقريرها هي الأخرى للإدارة المركزية للتدقيق الداخلي.

أرسلت الإدارة المركزية للتدقيق الداخلي لجنة خاصة لسماع الاقوال وتقديم تقرير نهائي ترسل نسخة منه الى المجلس التأديبي الأعلى لاتخاذ الإجراءات الردعية في حال ثبوت تورط عون البنك، وتوقيفه عن العمل كمرحلة أولية، بعد طعنه في القرار حكم عليه بالبراءة وتم ادماجه في منصب أقل من منصبه.

المطلب الثالث: تنظيم وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك

تشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك، وجميع التدابير والمعايير المستخدمة للتأكد من صحة ما يتم تدوينه في الملفات، ومراقبة الوكالات الاخرى، وتحسين إنتاجية العاملين وتشجيع التزامهم بالسياسات الإدارية الموضوعة، والتحقق من مطابقة انجاز المعاملات البنكية للقوانين.

أولا: تنظيم الرقابة الداخلية في البنك

من أجل جعل الإشراف أكثر تنظيماً والرقابة الداخلية أكثر فعالية داخل البنك، تم تنظيم الرقابة الداخلية على درجات مختلفة تنفذ من طرف قسم الرقابة والوكالات التابعة لها، الدرجة الأولى رقابة دائمة أو يومية، والدرجة الثانية رقابة دورية أو استثنائية.

1. **الدرجة الأولى (رقابة يومية):**

يمارس هذا النوع من الرقابة من قبل أعلى مراقب يلتزم بالحياد التام، وعدم الموالاة لأي طرف من الأطراف وتدخله يكون رسمي بتقارير مفصلة، يستند هذا المراقب على وثائق أهمها دليل الاستعلام اليدوي، كتيبات، رموز، منشورات...الخ، ويعتمد على نظام رقابة داخلية شبكي عبر الحاسوب ليتواصل مع كل ممثل من الوكالات التابعة لها، بمعنى تتم المراقبة يوميا على كل مراقب لكل وكالة بهدف:

- التحكم في موثوقية المعلومات.
- السيطرة على المخاطر في بدايتها.
- الامتثال للتعليمات والقوانين لتصحيح الأخطاء وتجنب تفاقمها.
- ضوابط الامن والخصوصية.

2. **الدرجة الثانية (رقابة استثنائية):**

يمارس هذا النوع من الرقابة الداخلية بصفة يدوية على فترات محددة، حيث أي عملية بنكية محاسبية تراقب شبكيا ولكن في بعض الأحيان تتطلب تدخل يدوي إذا ما كان مشكوك في أمرها، فيتم التنقل حضوريا لمعالجتها وتصحيحها، والاعلام بالأخطاء والمخالفات والتجاوزات يكون مركزي غير مباشر.

اذن تعدد درجات الرقابة الداخلية بتعدد درجات المسؤولية والامضاء حتى في القسم الواحد ليكون قسم المراقبة الحلقة الأخيرة في سلسلة الرقابة كمراقب نهائي.

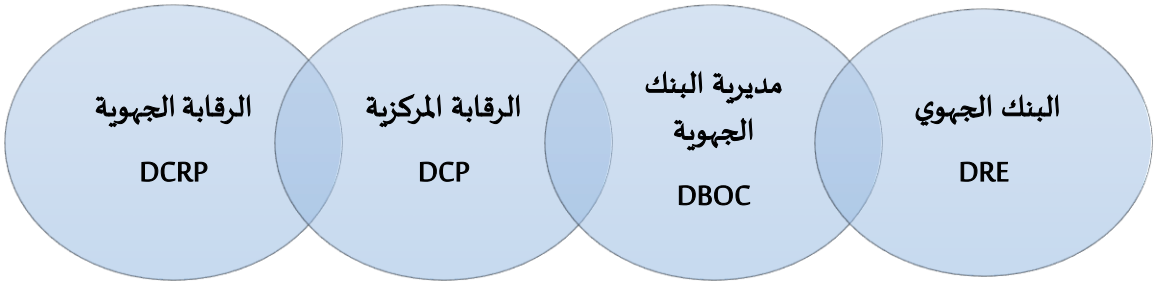

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك

يستخدم المراقب عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية بما يسمى صحيفة ملاحظات القسم التشغيلي أو أي قسم اخر لكل شهر حسب نموذج خاص بالبنك يتضمن ما يلي:

- قسم العمليات.
- رقم الحساب.
- بطاقة تعريف.
- تاريخ التعبئة.
- مدير الملفات.
- وصف الخطأ.

DCPR :

Pôle Opérationnel : MOIS 2021

Code Pôle Opérationnel	N° du compte	Identifiant	Date de mobilisation	Chargé du dossier	Description anomalie
834	424400220193	858460	07/03/2021		RAS
834	469400235561	1004283	07/03/2021		manque détail de la caution sur la demande du cli
834	423400232832	837955	07/03/2021		RAS
834	434400223392	920529	07/03/2021		RAS
834	423400223135	0836573	07/03/2021		RAS
834	425400228915	0882840	07/03/2021		RAS
834	466400247865	0995615	07/03/2021		RAS
834	466400228136	0991715	01/03/2021		RAS
834	423400229822	838247	02/03/2021		RAS
834	469400242410	1004573	04/03/2021		RAS
834	469400242410	1004573	04/03/2021		RAS
834	459400236945	950501	03/03/2021		RAS
834	46940022254	1019261	07/03/2021		manque détail de la caution sur la demande du cli
834	469416141503	1007766	07/03/2021		RAS
834	424410180083	860599	02/03/2021		manque timbre fiscal de 100 da sur le BAO
834	424410180083	860599	01/03/2021		à revoir l'article 19 de la convention a savoir le mo
834	423410192350	842519	04/03/2021		3 cacher " courrier arrivée " portés sur la demande
834					manque prélèvement commissions crédit confirmé
834	423410192350	842519	04/03/2021		la convention utilisée concerne le crédit bonifié
834					manque la clause sur la convention indiquant le no
834	466410139612	0994727	01/03/2021		manque commission crédit confirmé
834	466410139612	0994727	14/02/2021		RAS
834	4660000002440	1416805	04/03/2021		erreur sur le taux d'intérêt sur la notification de cr
834	4660000002440	1416805	11/02/2021		RAS
834	4340000004581	1559304	04/03/2021		dépassement sur le montant de financement

المصدر: صحيفة ملاحظات القسم التشغيل لشهر مارس 2021.

المطلب الرابع: واقع تطبيق التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية

من خلال دراستنا لنظام الرقابة الداخلية على مستوى الوكالة لاحظنا أن مختلف الأنشطة والعمليات البنكية والمحاسبية تمر بشكل جيد في كافة الدوائر والمصالح بوجود مراقب كفؤ ملم بكل أساسيات النظام ويسهر على تطبيقه بالاعتماد على مهارات معرفية وفنية، وهذا راجع الى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي نوعا ما المتواجدة على المستوى المركزي في العاصمة لفحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالإضافة الى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعبات محتملة الوقوع على المستوى الداخلي. وتقديم النصائح للإدارة بخصوص العمليات التي تم تدقيقها.

خلاصة الفصل:

بمحاولتنا في هذه الدراسة الميدانية ابرازواقع مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية على مستوى وكالة بنك التنمية المحلية بمستغانم، باعتبارها أهم مؤسسة مالية مصرفية في تمويل المشاريع السكنية عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا القروض العقارية للخواص وغيرها، ولهذا لابد من وجود تدقيق داخلي كفؤ يهدف لتقديم خدمات انشائية واستشارية لمساعدة الادارة على اتخاذ القرارات، وحماية أصولها، والتأكد من تطبيق وتنظيم نظام الرقابة الداخلية.

خاتمة عامة

حظيت وظيفة التدقيق الداخلي بقبول واسع من قبل أكبر المؤسسات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة عملياتها وتعرضها لدرجة عالية من المنافسة المحلية والدولية، استلزم ذلك الى ضرورة تحقيق المستوى الأمثل من الحماية والامن وحفظ حقوقها وممتلكاتها مع ضمان استمراريتها، وقد أدى ذلك إلى الحاجة الملحة للمسؤولين إلى تطوير نظام رقابة داخلي فعال لحماية موارد المنظمة من سوء الإدارة وسوء الاستخدام، ويضمن سلامة التقارير والعمليات المحاسبية بتوفير أدق المعلومات والالتزام بها، بحيث يعتمد هذا النظام على تقسيم الوظائف وتحديد المسؤوليات وأدوات الرقابة المناسبة.

لهذا تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أحد أهم الوظائف الحساسة ففي بلوغ الكفاية للمؤسسة، واضافة قيمة للمؤسسة، والمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة بتقديم ضمانات تؤكد أن إجراءات وممارسات الإدارة سليمة.

وبما أن البحث عن نظام رقابة داخلية متميز يعتبر جوهري بالنسبة للمؤسسات المختلفة جاءت هذه الدراسة الى اختبار دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية والميادين التي يتم من خلالها هذا التقييم، ومن أجل الإطاحة بالإشكالية التي تدور حول كيف يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي أن تساهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية، أجريت الدراسة حول بنك التنمية المحلية، قصد برهان اثبات أو نفي الفرضيات سلفا، قسمنا البحث الى ثلاثة فصول بفصلين نظريين يحملان خلفيات وأدبيات الدراسة، وفصل ثالث استعرضنا من خلاله الدراسة الميدانية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بخصوص هذه الفرضية التي نصت على أن يتضمن التدقيق الداخلي تقييم جميع الأنشطة في المؤسسة من خلال فحص تسجيل العمليات واكتشاف الاخطاء، وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية، وجدنا أن التدقيق الداخلي باعتباره العين الساهرة في الإدارة والمؤسسة أوجب ذلك الالتزام بمهامه الخاصة من تقييم وفحص وتنفيذ الضوابط، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: وبخصوص هذه الفرضية التي نصت على أن الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية، وتنظيم وفصل السطات والصلاحيات والمسؤوليات، فتوصلنا الى أن عملية رسم السياسات والقرارات المناسبة لا تكون الا بالاعتماد على نظام رقابي كفؤ يوفر بيانات دقيقة وواضحة من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: لا تعتمد فروع بنك التنمية المحلية على دائرة للتدقيق الداخلي التي بدورها تساهم في فعالية كفاءة أنظمة الضبط الداخلي، وبالتالي هذه الفرضية مرفوضة.

النتائج:

بعد الانتهاء من العمل يمكن الخروج بجملة من النتائج الا وهي:

- تشغل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لهيكل تنظيمي، تابعة لإدارة المؤسسة تقوم بنشاط موضوعي، مستقل، لمراجعة عمليات المنظمة وأنشطة التحكم بشكل منهجي منظم، بحيث تعتمد هذه الوظيفة على منهج التقييم توصلا الى وضع الاستنتاجات من أجل رفع مستوى الأداء واضافة قيمة للمؤسسة.
- يتم اجراء عمليات التدقيق الداخلي لفحص المؤسسة داخليا بناءا على مجموعة واسعة من الأنواع تصنف الى فئات مختلفة حسب كل عملية.
- يساهم نشاط التدقيق الداخلي في ضمان الالتزام بقواعد وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وضمان بيئة رقابية تتميز بالكفاءة والفعالية.
- يتضمن نظام الرقابة الداخلية جميع السياسات والإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة في التأكد الى الحد العملي المناسب من أداء الاعمال بكفاءة وفعالية، بما في ذلك تطبيق السياسات الإدارية وحماية الأصول.
- بدون نظام رقابة داخلي سيكون من الصعب إدارة موارد المنشأة وأعبائها الإدارية والمالية، وبدون دور التدقيق الداخلي سيكون من المستحيل التأكد من أن نظام الرقابة يعمل كما ينبغي.
- اتضح من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن وكالة مستغانم لا تحتوي على قسم للتدقيق الداخلي ومدقق داخلي الذي بدوره قد يساعد المراقب الداخلي على زيادة نجاعة وسلامة نظام الرقابة الداخلية.
- عدم تواجد وظيفة التدقيق الداخلي في بنك التنمية المحلية مديرية مستغانم قد يؤخر في تصحيح الانحرافات ومعالجة المشكلات في وقتها المناسب وتفادي وقوعها.
- يتوفر البنك على نظام رقابة سليم يفصل بين السلطات والمسؤوليات، من طرف مراقب داخلي يتمتع بمهارات علمية وعملية، ويسهر على تطبيق وسير النظام.

الاقتراحات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها بعد عرض وتحليل ومناقشة الدراسة، سوف نقدم التوصيات التي نرى أنها ضرورية، وهي تتمثل في:

- ضرورة التطبيق الالزامي لوظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك، للحد من التلاعبات والممارسات الغير الشرعية فور حدوثها، وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والضبط الداخلي.
- ضرورة اعتماد مدقق داخلي من شأنه مساعدة المراقب الداخلي على تحقيق أكبر كفاية إدارية وانتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2000، ص- ص: 81-82.
2. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص- ص: 52-53.
3. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص-ص: 389-399.
4. تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2017، ص- ص: 55-56.
5. جمعية المدققين الداخليين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي، المبادئ الأساسية، مؤسسة الأبحاث التابعة لجمعية المدققين الداخليين، لبنان، 2017، ص- ص: 33-34.
6. حامد نور الدين، عمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص-ص: 18-19.
7. حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص: 242.
8. حنيش إسماعيل، أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، ال عدد03 (2020)، ص- ص: 78-80.
9. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 193.
10. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص- ص: 233-235.
11. خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص-ص: 33.
12. خلف عبد الله الواردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2014، ص- ص:26-30.
13. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص:205.
14. زاهر الرمحي، زاهر عطا، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص- ص: 66-68.
15. زهير إبراهيم الحدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 136.

16. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات (1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 171.
17. صالحي محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية(رماح)، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص- ص: 76-83.
18. طارق عبد العال حماد، موسوعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية الجزء الثاني الرقابة الداخلية. أدلة الاثبات، الدار الجامعية، دون طبعة، 2004، ص: 101.
19. عبيد سعيد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء، 2011، ص- ص: 198-199.
20. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناجية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص: 166.
21. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص:207.
22. كريمة علي الجوهر واخرون، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دون طبعة، مصر، 2012، ص: 45.
23. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2005، ص- ص: 9-10.
24. محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية، دار عشتان الاكاديمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد 2019، ص- ص: 28.
25. محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإسكندرية، دون طبعة، الإسكندرية، 2014، ص- ص: 332-334.

الرسائل الجامعية:

1. اوصيف لخضر، مدخل للتدقيق الداخلي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص- ص: 40.
2. بلعجال خديجة، تمار خديجة، مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ص- ص: 49-50.
3. توادري امين، تأثير التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز مستغانم)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2022/2021، ص 13.
4. الراوي سارة، دور المراجعة الداخلية في تقويم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مجمع متيجي مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق ومراقبة

التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2017/2016، ص- ص: 61-62.

5. شادي خديجة، تدقيق داخلي كأداة فعالة في تحسين عملية اتخاذ القرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019، ص –ص: 21-22-23.
6. شملال نجاة، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بت باديس مستغانم، ص- ص: 178-179

7. عامر عائشة، قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018/2017. ص: 95
8. العايب عبد الرحمان، اليات تحسين ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر على ضوء واقع الممارسة والمتطلبات الجديدة Global Journal Of Economics And Busines، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص- ص: 208.

9. فاطيمة بحاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016 /2017، ص 6.
10. محمد تيسير طاهر دعمة، تقييم فاعلية التدقيق الداخلي في مجموعات شركات أبو خضر دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة جدارا، أيار 2010، ص: 49.
11. نعيمة قلقول، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة
12. وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، 2018/2017، ص- ص: 11-12.
13. وهاب فاطنة، مكشتي مروة، أهمية التدقيق الداخلي في دعم وممارسة حوكمة المؤسسات دراسة حالة مؤسسة صناعة الانابيب، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2022/2021، ص- ص: 22-23.
14. يسرى جعيجع، صليحة بن يطو، دور التدقيق الداخلي في فعالية نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص

محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022/2021، ص- ص: 36-39.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Elisabeth Bertin t autre, Manuel compatibilité et audit, Bertin édition, Algérie ; 2013, p 20.
2. Mohamd hamzaoui. Audit gestion des risqué d'entreprise et contrôle interme, village mondial 1er edition, France ,2006, p80.
3. The institue of interal auditors, international standards for the Professional practice of internal auditing standards and guidance" USA ,2012, pp (14, 15).